

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 21

الثلاثاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سامبرانا فلوريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج العمل، ستستمع اللجنة أولا إلى إحاطة من رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح والإعلام والاتصال على الصعيد الإقليمي في مكتب شؤون نزع السلاح، السيدة رادها داي، التي ستقدم أيضا إحاطة إلى اللجنة بالنيابة عن مديري مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح. أرحب ترحيبا حارا بالسيدة داي في قاعة الاجتماعات اليوم.

وعقب بيان السيدة داي، سنتنقل اللجنة إلى أسلوب غير رسمي لإتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة. وبعد ذلك مباشرة، ستواصل

اللجنة مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميان". وإذا سمح الوقت، ستبدأ اللجنة مناقشتها في إطار مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

أعطي الكلمة الآن لرئيسة فرع أنشطة نزع السلاح والإعلام والاتصال على الصعيد الإقليمي، السيدة رادها داي.

السيدة داي (رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح والإعلام والاتصال على الصعيد الإقليمي، مكتب شؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أخطب اللجنة الأولى لأقدم لمحة عامة عن عمل المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استكمالا لتقارير الأمين العام عن أنشطة المراكز المعنية منذ آخر دورة للجنة. سأطرق أيضا بإيجاز إلى عمل مكتبنا في فيينا، كما فعل بعض أسلافي في الماضي.

تعمل المراكز الإقليمية التابعة لنا في بيئات مختلفة جدا، ويمثل كل منها تحديات وقضايا فريدة ولكنها أيضا فرص يمكن للمراكز أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-65164 (A)



وللتصدي لأعمال العنف المسلح في منطقة حوض بحيرة تشاد، بدأ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا مشروعا يركز على منع حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وبنين. والهدف من ذلك هو تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية والكشف عن مواطن الضعف في النقاط الحدودية، مع بناء قدرات المستجيبين في الخطوط الأمامية. كما يواصل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. وفي الآونة الأخيرة، دعم المركز ليبيريا وتنزانيا وتوغو في أنشطتها المتعلقة بشهر العفو الأفريقي، بما في ذلك تنظيم حملات للتوعية، وتعزيز إدارة المخزونات، وجمع وتدمير الأسلحة التي يسلمها المدنيون.

ويقوم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بتنفيذ مشروع لدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة. وفي 14 دولة في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، تم تدريب موظفي إنفاذ القانون وممثلي المجتمع المدني على إنشاء أماكن محددة خالية من الأسلحة الصغيرة لمكافحة العنف المسلح وتعزيز العلاقات المجتمعية.

ويدعم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية والوطنية المتصلة بنزع السلاح. وحتى الآن، قامت جميع دول منطقة البحر الكاريبي التي اعتمدت خريطة طريق الأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي في عام 2020، بما فيها هايتي، إما بصياغة خطط عملها الوطنية أو بدأت عملية القيام بذلك. وفي عام 2022، أطلق المركز أيضا دورة تدريبية جديدة بشأن مكافحة الاتجار بالأسلحة والذخيرة. وتتضمن استعراضا عاما لاتجاهات طرائق طرق الاتجار بالأسلحة وأساليب إخفاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وكشفها، ضمن عناصر أخرى. وأقام المركز الدورة التدريبية في بيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا، ويعتزم نشرها في جميع

تساعد في اغتنامها. ولا تزال أفريقيا تشهد تشابكا بين الجريمة المنظمة وانعدام الأمن عبر الحدود والقرصنة في أعالي البحار وأعمال الإرهاب، في حين لا يزال التطرف العنيف مصدر قلق كبير في جميع أنحاء منطقتي الصحراء والساحل. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوض السلام والأمن على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ويوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثلاث مناطق خالية من الأسلحة النووية ودولة واحدة خالية من الأسلحة النووية، ومع ذلك لا يزال شبح الانتشار النووي يلقي بظلاله على الأمن الإقليمي. ويشكل انتشار الأسلحة الصغيرة تهديدا خطيرا للأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما تظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الوقت نفسه المنطقة التي تضم أقل عدد من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع انخفاض معدلات الإبلاغ في إطار برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة من جانب الشبكات والعصابات الإجرامية المنظمة يشكل عقبة أمام السلامة العامة والأمن، مما يعوق التنمية المستدامة. وبينما شهدنا زخما متجددا لتوطيد السلام في كولومبيا، شهدنا أيضا تدهورا مروعا في الأمن العام في هايتي، حيث أدى عنف العصابات والقتال الشعبي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا.

وعلى هذه الخلفية، عملت مراكزنا الإقليمية جنبا إلى جنب مع الدول والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين لمواجهة تلك التحديات الأمنية، بما في ذلك بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية 16-4، بشأن الحد بشكل كبير من تدفقات الأسلحة غير المشروعة بحلول عام 2030.

السلاح، بينما بذل المركز جهداً متواصلًا لكفالة أن تتضمن المناهج التدريبية عناصراً للشباب من خلال التعاون مع شبكة العمل الدولية المعنية بالأسلحة الصغيرة، والدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، من بين جهات أخرى. وشارك ممثلو الشباب المحليون وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني في أنشطة المركز وقدموا عروضاً بشأن المبادرات المتعلقة بمشاركة الشباب وتنوعهم واستيعابهم جميعاً.

ولا يمكن التقليل من شأن الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه التنقيف في مجال نزع السلاح في توفير المهارات والمعارف الموثوقة لمختلف الجماهير للنهوض بصنع السياسات الفعالة. ويأخذ المركز كل نشاط بوصفه فرصة للتنقيف في مجال نزع السلاح والتوعية بالسلام، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، كما كان الحال بالنسبة لإطلاق مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي لشهر العفو الأفريقي لعام 2022 الذي جرى في لومي في 5 أيلول/سبتمبر.

ونظم المركز دورة افتراضية على الإنترنت، هي مجموعة أدوات نزع السلاح، للتواصل مع الطلاب والممارسين من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومات، غطت طائفة واسعة من مواضيع نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وواصل المركز تنفيذ مبادراته الرامية إلى تعزيز الحوار الوطني بشأن منع العنف المسلح في المدارس. وعقدت حلقات دراسية شبكية وطنية في الأرجنتين وبنما والسلفادور لعرض مختلف المبادرات المنفذة في أمريكا اللاتينية للتصدي للأسلحة النارية في المدارس. وأطلق المركز أيضاً شريط فيديو للصور المتحركة عن وجود الأسلحة النارية في المدارس، كجزء من حملة "العودة إلى المدرسة بدون أسلحة" لتعزيز المدارس الخالية من الأسلحة.

وما فتئت المراكز الإقليمية تدعم أيضاً الدول الأعضاء في مكافحة التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التنفيذ الوطني للمعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار، بما فيها

أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. دعمت المراكز الإقليمية أيضاً أنشطة مختلفة في الكاميرون وجنوب السودان وجامايكا وقرباً في هندوراس في إطار كيان "إنقاذ الأرواح" الذي أنشأه الأمين العام.

إن استيعاب الجميع وتعزيز دور النساء والشباب في صنع سياسات نزع السلاح جزء أساسي من التصدي المستدام للتحديات التي نواجهها. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، تواصل مراكزنا الإقليمية تنفيذ مشروع يدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والإجراءات في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها. ونفذ المركز 15 نشاطاً في ستة بلدان في أفريقيا على مدى السنوات الماضية، مع التركيز على دعم تمثيل النساء والشباب في مجال منع العنف المسلح. وعمل المركز مع ستة بلدان لبناء قدرات المسؤولين الوطنيين والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز النهج المراعية للمنظور الجنساني للحد من العنف المسلح. واضطلع المركز بأنشطة لبناء القدرات في 12 بلداً على مدى السنوات الماضية، حيث درب موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة على تطبيق المنظورات الجنسانية في عمليات التحقيق الجنائي المتصلة بالأسلحة النارية. وعقد المركز حلقات دراسية شبكية بشأن تدابير منع العنف المسلح ضد المرأة وتحديد الصلات بين الأسلحة النارية والعنف الجنساني في 13 بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مبادراته الرئيسية، "القوى النسائية من أجل التغيير"، لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة مجدية في نزع السلاح، تماشياً مع القرار 65/69.

عززت مراكزنا الإقليمية أيضاً مشاركة الشباب. وقدم المركز مبادرات يقودها الشباب بشأن منع العنف المسلح والحد منه في حدث إقليمي وأطلق صفحة مجموعة على موقع لينكد - إن بعنوان "القوى الشبابية من أجل التغيير لتحقيق السلام ونزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، لخلق حيز للشباب في المنطقة للتواصل مع أقرانهم والخبراء والناشطين لتبادل المعلومات والأفكار بشأن نزع

أولاً، لا يزال الافتقار إلى التمويل أو التمويل الذي لا يمكن التنبؤ به يحد من استدامة مشاركتنا.

ثانياً، إن النهج المنعزلة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تحد من القدرة على وضع برامج أكثر شمولاً، وهو المطلوب لمعالجة طائفة أوسع من الدوافع الأساسية. وينبغي أيضاً دمج جميع الجهود في استراتيجيات الأمن والتنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثالثاً، يجب أن تركز أنشطتنا على الملكية الوطنية والإقليمية. ويجب بذل جهود أكبر لتحويل الالتزامات العالمية بنزع السلاح إلى إجراءات إقليمية ووطنية لإحداث تغيير ملموس في حياة الناس.

رابعاً، لا يزال التثقيف في مجال نزع السلاح حيويًا وإن كان يعاني من نقص شديد في الموارد. ويستدعي ذلك زيادة الاستثمار المستدام لمكتبنا في فيينا، ولأنشطة مراكزنا الإقليمية، وللتثقيف في مجال نزع السلاح على الصعيد العالمي. وبعد عشرين عاماً من نشر دراسة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة (A/57/124)، هناك فرصة، بل وحاجة إلى إعادة النظر في الأولويات والمتطلبات المتطورة للتثقيف الفعال في مجال نزع السلاح. وآمل أن نتمكن من الاعتماد على جميع الدول الأعضاء من خلال تبرعاتها أو شراكاتها للتصدي لتلك التحديات واغتنام الفرص معاً. وأدعو الدول إلى التفاعل بشكل استباقي مع مراكزها المعنية لتلبية الاحتياجات من المساعدة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر المنظمات والدول التي تدعم جهودنا. وأعرب عن تقديري العميق للاتحاد الأوروبي على برامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وللسويد وتايلند على إسهامهما في مركزنا في كاتماندو، وكذلك لجمهورية كوريا على دعمها للمؤتمر المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأتوجه بخالص التقدير أيضاً إلى إيطاليا على إسهامها في المركز في لومي وكذلك، فيما يتعلق بمكتبنا في ليما، وإلى ألمانيا وكندا

قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، من خلال المساعدة القانونية والدعم التقني والحوار الإقليمي. وقدم المركز الدعم لصياغة اللوائح المتعلقة بالقانون الذي ينفذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة التقليدية في شيلي، وعقد حلقة عمل بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في بيرو، ودعم الجمهورية الدومينيكية بشأن إنفاذ الرقابة التجارية الاستراتيجية، بالاشتراك مع منظمة الجمارك العالمية. وقدم المكتب الدعم لحلقات عمل لبناء القدرات بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في منغوليا وكمبوديا، وكذلك لأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونظم أيضاً حلقة دراسية عن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في جنوب شرق آسيا.

وأود أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى عمل مكتبنا في فيينا. لقد سلّطت الحرب في أوكرانيا الضوء على المنظمات الدولية والعمليات الحكومية الدولية الموجودة هناك، وواصل مكتبنا في فيينا الاضطلاع بدور مهم في توفير صلة بين تلك العمليات بما يتعلق بعملنا. ويقوم مكتب فيينا أيضاً بتنسيق جهودنا بينما نواصل النمو وتوسيع نطاق برامجنا للتثقيف في مجال نزع السلاح. ويشمل ذلك تطوير المحتوى الفني والأداء الوظيفي وطريقة استخدام منصة التعلم الإلكتروني التابعة لمكتب شؤون نزع السلاح، ولوحة المتابعة للتثقيف في مجال نزع السلاح، التي يديرها مكتب فيينا. مع وجود أكثر من 12 000 مستخدم مسجل، ما يقرب من 60 في المائة منهم من النساء، من أكثر من 160 دولة، ومع أكثر من 240 وحدة تعليمية، يعد هذا المورد المجاني الذي يمكن الوصول إليه عالمياً أداة حاسمة ومتطورة باستمرار في مجموعة أدوات التعليم الخاصة بنا. وكما قالت الممثلة السامية في خطابها الافتتاحي أمام اللجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.2)، فإننا نعمل على تعزيز اتساق عملنا في مجال التثقيف في مجال نزع السلاح ونطاقه وتأثيره من خلال استراتيجية شاملة للتثقيف في مجال نزع السلاح، نتوقع أن نطلقها في نهاية هذا العام.

وسأكون مقصراً إذا لم أسلط الضوء على التحديات التي تواجهها المراكز أيضاً.

وقت واحد. وتؤيد نيبال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لصالح السلام والأمن المستدامين في المنطقة. ونشدد على أهمية الدبلوماسية والحوار في المنطقة لتعزيز الاطمئنان والثقة وخفض الإنفاق العسكري. تصبح مبادرات نزع السلاح ناجحة عندما تُزرع الثقة والائتمان من خلال الشراكات الفعالة بين الحكومات والخبراء والمجتمع المدني. وتظل المشاركة الأوسع للنساء والشباب ضرورية حيث أنهم قوة التغيير والتقدم. ونشدد على التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار لتعزيز الوعي بين الناس بالعواقب الإنسانية للأسلحة وحشد الدعم العام لقضية السلام ونزع السلاح.

وبدعم من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، وضعت نيبال كتابا مدرسيا عن التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح للصغفوف المدرسية من الثامن إلى العاشر. وكان وسيلة فعالة لغرس أهمية السلام ونزع السلاح في عقول الشباب. وتوفر مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح منبرا دائما للدول الأعضاء لإجراء حوار مستمر وتبادل الآراء وأفضل الممارسات. ونشجعها على تيسير الحوار الأمني المستدام المخصص للمنطقة والإسهام في وضع نهج إقليمي مشترك لنزع السلاح. ونشدد على ضرورة زيادة رفد مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بموارد كافية لتمكينها من التأزر في جهود نزع السلاح الشاملة في المناطق المعنية.

منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، دخلت نيبال في شراكة مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في تنظيم الاجتماعات والحوار على الصعيد الإقليمي في إطار عملية كاتماندو. ونحن ملتزمون باستئناف العملية لتعزيز الثقة والتفاهم المشترك للسلام ونزع السلاح في المنطقة وخارجها. ونيبال، بوصفها البلد المضيف، ستواصل تقديم دعماً إلى المركز من أجل برامج لبناء القدرات والتوعية، وجهوده الرامية إلى تحقيق عالمية صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف وتنفيذها. وقد عمل المركز جاهدة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة

والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على إسهامها في دعم الأنشطة المتعلقة بخارطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية. وأعرب عن تقديري لكندا والسويد على الأنشطة المتعلقة بالمرأة والشباب ونزع السلاح، وأشكر إسبانيا على إسهامها في الأنشطة المرتبطة بنزع السلاح لإنقاذ البشرية. كما أشكر بنما، وبيرو، وغيانا، والمكسيك. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكر النمسا على دعمها الثابت لمكتبنا في فيينا، وكذلك للمملكة العربية السعودية. وأخيراً، بالنيابة عن الممثل السامي ناكاميتسو، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لحكومات البلدان المضيفة السخية، توغو ونيبال وبيرو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة فرع أنشطة نزع السلاح والإعلام والاتصال على الصعيد الإقليمي، على بيانها.

وتمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تحاورية بشأن الإحاطة التي استمعنا إليها من فورنا في جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة 20/15 واستؤنفت الساعة 15/25 .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين". قبل أن أعطي الكلمة للوفود، أود أن أذكر جميع الوفود بأن وقت الأدلاء ببيانات خلال الجزء المواضيعي محدد بخمس دقائق عند الكلام بالصفة الوطنية وسبع دقائق عند الكلام باسم عدة وفود. ويمكن للوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد أن تفعل ذلك بعد الانتهاء من قائمة المتكلمين لهذه المجموعة.

السيدة غوهيوار أريال (نيبال) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

ما فتئت نيبال مؤيدة قوية لهياكل نزع السلاح الإقليمية، التي تعمل كمحفز لإدامة السلام والأمن في العالم. ونعتقد أن النهج الإقليمية لنزع السلاح تعزز الجهود العالمية لنزع السلاح، ولذلك ينبغي اتباعها في

من نظام التحقق، والشروط السياسية المسبقة لاستقبال عمليات التفيتش، والمناورات العسكرية الواسعة النطاق التي لم يتم الإبلاغ عنها، في انتهاك لوثيقة فيينا. وقد قوضت تلك الإجراءات بشكل خطير نظام تحديد الأسلحة وأدت إلى تدهور السلام والأمن الإقليميين في جنوب القوقاز. إن عدم وجود رد فعل كاف وقوي من المجتمع الدولي على الحشد العسكري المزعزع للاستقرار والمستمر الذي تقوم به أذربيجان هيأ تربة خصبة لأذربيجان لاتباع سياسة استخدام القوة ضد ناغورني كاراباخ وأرمينيا.

إن تجاهل أذربيجان الصريح والصارخ لالتزاماتها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي قد بلغ ذروته في العدوان الواسع النطاق المتعمد على شعب ناغورني كاراباخ في خريف عام 2020، في خضم الجائحة العالمية. إن نطاق العدوان والاستعدادات السابقة، مثل المناورات العسكرية المنتظمة التي تجريها أذربيجان من دون إخطار، تشير بوضوح إلى أن العدوان كان مُعدًّا جيداً. ويستخدم ذلك البلد على نطاق واسع جميع أنواع الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة والمدفعية والقذائف والطائرات العسكرية والأسلحة المحظورة، مثل الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة، التي تراكمت على مدى عقود لاستهداف السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية وارتكاب جرائم حرب وفظائع.

وفي أعقاب النزاع، لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة هشة بسبب التعزيز العسكري غير المنضبط، واستمرار الخطاب العدواني، وانتهاكات وقف إطلاق النار، والمطالبات الإقليمية المكشوفة ضد أرمينيا، وإنكار وجود ناغورني كاراباخ ذاته. وفي 13 أيلول/سبتمبر، شنت أذربيجان عدواناً عسكرياً استهدف المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من أرمينيا، مما تسبب في مقتل أكثر من 200 شخص، بمن فيهم السكان المدنيون. وكشف الحشد الهائل للقوات وكثافة استخدام طائفة واسعة من الأسلحة الثقيلة عن الطابع المتعمد للهجوم الواسع النطاق. وتلجأ القوات المسلحة الأذربيجانية بشكل شبه يومي إلى الاستقراعات العسكرية وانتهاكات وقف إطلاق النار.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في نزع السلاح، وتأييد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة والإبقاء على تلك المناطق، في جملة أمور. ونشجع الدول الأعضاء في المنطقة على تحديد مجالات اهتمامها والتعاون مع المركز. وتدعو نيبال الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية في المنطقة وخارجها إلى تقديم تبرعات للمركز لكفالة التنفيذ الفعال للأنشطة التي يصدر بها تكليف من الجمعية العامة.

في الختام، قدمت نيبال مشروع قرار معنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ"، الوارد في الوثيقة A/C.1/77/L.37، لكي تنتظر فيه اللجنة. ونشكر الدول الأعضاء الـ 19 التي شاركت بالفعل في تقديم مشروع القرار. ونحن واثقون بأننا، كما حدث في السنوات السابقة، سنحظى بدعم قيم من جميع الوفود لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): من الأساسي لصون السلام والأمن على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وجود نظام فعال وعملي لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ الكامل لاتفاقات تحديد الأسلحة والتقيّد بالمبادئ التوجيهية لنظام تحديد الأسلحة - أي الشفافية والكفاية والتحقق والقيود - ذات أهمية قصوى لكفالة الاستقرار العسكري والقدرة على التنبؤ والحد من خطر نشوب النزاعات أو تصعيد التوترات.

ما برحت أرمينيا طوال عقود، تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الملزمة قانوناً وتعهداتها السياسية بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من الأسلحة وعمليات التفيتش الموقعي وتبادل المعلومات.

تعرب أرمينيا باستمرار عن قلقها الشديد إزاء انتهاكات أذربيجان المنهجية لنظام تحديد الأسلحة التقليدية، ولا سيما تكديسها الهائل للأسلحة الثقيلة، وتجاوزها الكبير للحدود القصوى لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، واستبعاد جزء كبير من القوات المسلحة

بمواصلة الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني وتنفيذها، والتي أسهمت فيها كازاخستان إسهاما كبيرا باستضافة جولتين من المحادثات في ألماتي. وما زلنا نأمل أن تواصل خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) تقديم مساهماتهما في تعزيز نظام عدم الانتشار وضمان الاستقرار والسلام في المنطقة.

أما الحالة في الشرق الأوسط فتتطلب اهتمامنا الفوري. إن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إحدى أكثر الوسائل فعالية لمنع الانتشار، وكفالة السلام، والاستقرار، والثقة. وتقخر كازاخستان أيضا بمناصرة مسألة تعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، ومستعدة لمواصلة العمل على ذلك المسار، بما في ذلك من خلال إمكانية تنظيم اجتماعات إضافية لممثلي المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المستقبل القريب.

وتود كازاخستان أن تعرب عن تقديرها لفرع أنشطة نزع السلاح على الصعيد الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح على إسهامها القيم في نزع السلاح والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى وجه الخصوص، نؤكد من جديد استعدادنا للحفاظ على المستوى الجيد من التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ لدعم أنشطته في مجال التوعية. ونشيد بالدول الأعضاء على استمرارها في مساهماتها المالية والسياسية في الخدمات والبرامج القيمة للمراكز الإقليمية.

نظمت كازاخستان، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، عددا من حلقات العمل الإقليمية بشأن المسائل المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ندعم أيضا برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح ونسهم فيه لتدريب الدعاة الشباب في المستقبل من أجل عالم

تعلق أرمينيا أهمية قصوى على أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك إفاد بعثات للرصد والتقييم ونقضي الحقائق، في إطار ولاية كل منها، وحل النزاعات، ومنع أعمال العدوان، ومنع زيادة تدهور الأمن في منطقتنا.

السيد سيريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن عملية نزع السلاح الشاملة وصون الأمن والاستقرار العالميين مترابطان ارتباطا وثيقا، ويجب تعزيزهما ببذل جهود على الصعيد الإقليمي. ويساور كازاخستان القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار وتزايد التوترات في مختلف مناطق العالم. ويجري، إلى حد كبير، تفويض الأهداف الإقليمية لنزع السلاح والأمن، في حين أن الفشل في تحقيقها يمكن أن يعرقل الجهود الشاملة الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار. وشأننا شأن الآخرين، نعتقد أن الحالات في أوروبا الشرقية وشمال شرق آسيا والشرق الأوسط، فضلا عن أجزاء أخرى من العالم، لا تزال متوترة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الحلول السياسية والدبلوماسية هي الأدوات الفعالة الوحيدة للتعامل مع تلك التهديدات الدولية المعقدة والمتشابكة.

تحرص كازاخستان على توسيع نطاق التعاون الإقليمي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولهذا السبب، سنواصل السعي إلى تنفيذ فكرة إنشاء مركز للأمم المتحدة في ألماتي معني بأهداف التنمية المستدامة لآسيا الوسطى وأفغانستان. وفي داخل المنطقة، كان السلام والأمن في أفغانستان دائما أولوية لبلدي، وهو هدف تتشاطره على نطاق واسع جهات فاعلة أخرى في المنطقة. وانطلاقا من روح تضامن بلدي المستمر مع الأمم المتحدة، أيدنا طلب الأمم المتحدة الصادر في آب/أغسطس 2021 بنقل مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المعتمدة في أفغانستان مؤقتا من كابول إلى ألماتي.

وفيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، تود كازاخستان أن تعرب عن تأييدها لتسوية الصدد العميق، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والدبلوماسية. وتؤيد كازاخستان التزام أغلبية المجتمع الدولي

ولا تزال الولايات المتحدة تشكل أكبر تهديد للسلام والاستقرار والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويساورنا القلق لأنه لا يزال لديها إعلانات تفسيرية للبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو. كما أن أعمالها التي تتم عن عدم المسؤولية تقوض الأمن في مناطق أخرى من العالم.

ونحن على يقين من أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم في تحقيق نزع السلاح النووي والنهوض بنظام عدم الانتشار وتعزيز صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ولذلك، ندعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بلدان ومناطق العالم. ونؤيد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولكي تقي المناطق الخالية من الأسلحة النووية بالغرض منها، يجب على الدول النووية أن تتصرف وفقا لمسؤولياتها. ويجب عليها أن تحترم النظم الأساسية لتلك المناطق وأن تسحب التحفظات والإعلانات التفسيرية الصادرة فيما يتعلق بالمعاهدات المنشئة للمناطق وبروتوكولاتها.

وستظل كوبا مدافعا قويا عن السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وسنواصل الدعوة إلى التقيد الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والبيانات الواردة في "إعلان السلام".

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): أود أن أنضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية العراق الشقيقة باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.20).

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية منظومة عدم الانتشار للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث تمثل ركيزة عدم الانتشار أحد الركائز الثلاث في معاهدة عدم الانتشار. وانطلاقا من إيمان المملكة العميق بأن التعاون السلمي بين الدول من التدابير الأساسية لتحقيق الازدهار والرخاء والاستقرار في العالم، سوف يدعم بلدي جميع جهود المجتمع الدولي في هذا الشأن لأجل ضمان الأمن والسلم العالمي.

يؤمن بلدي الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام في التحقق والمراقبة من سلمية البرامج النووية للدول الأطراف

خال من الأسلحة النووية. والزلاء الزائرون من مختلف مناطق العالم مُلهمون بأن يصبحوا جزءا من العمل الجماعي المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح والأمن. والزمالة هي برنامج قيم يستحق دعمنا الكامل. في الختام،ؤكد مجددا التزام كازاخستان الذي لا جدال فيه بالنهوض بنزع السلاح الإقليمي بوصفه جزءا أساسيا لا يتجزأ من بناء هيكل الأمن العالمي.

السيدة روميرو لوبيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19).

إن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة تسهم إسهاما كبيرا في الهدف المتمثل في تحقيق عالم أكثر أمنا من خلال استكمال الجهود والمفاوضات المتعددة الأطراف في ذلك المجال. وكانت منطقتنا رائدة في هذا المجال، حيث أصبحت أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ومن الجدير بالذكر أن جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنطقتنا تضم أكبر عدد من الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية والموقعة عليها. وتعتبر كوبا ذلك مصدر فخر وتلتزم بمواصلة دعوتها القوية لنزع السلاح العام والكامل.

في كانون الثاني/يناير 2014، خلال انعقاد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شدد إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام على الرسالة السلمية لمنطقتنا. ونؤكد من جديد التزامنا الصارم بمضمون الإعلان، الذي لا يزال صالحا تماما اليوم. وسنواصل العمل وفقا لأحكامه، التي ينبغي أن توجه العلاقات بين الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبينها وبين بقية العالم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

يُرحب وفد المملكة العربية السعودية بنتائج الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونشيد بالنتائج الإيجابية المتمثلة في اعتماد نظام الإجراءات واعتماد مقرر لإنشاء فريق عمل غير رسمي. ونتطلع إلى دعم الدورة الثالثة برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة وبمشاركة جميع الأطراف، بما فيها الدول الراعية.

السيد كريستوغلو (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.20) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

تؤيد اليونان بنشاط التعاون الإقليمي في ميدان نزع السلاح والأمن بوصفه خطوة فعالة لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل على الصعيد العالمي. ومن هذا المنطلق، ينوه بلدي بالعمل الهام الذي تقوم به مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وفي آسيا والمحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن تأييدنا للاتفاقات والشركات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، يساور بلدي القلق إزاء تحويل وجهة الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها واستخدامها غير المأذون به، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المتصلة بها، ويشدد على أهمية المبادرات الإقليمية والدولية لمنع هذه الأنشطة ومراقبتها. وعلاوة على ذلك، نحن عضو نشط في مجموعة أصدقاء نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ونتابع عن كثب الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها إدارة عمليات السلام ونندعمها.

وإدراكا منها للتحديات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط عموما، تسعى اليونان باطراد إلى تعزيز إطار أمني إقليمي، من خلال الحوار والتعاون في المقام الأول. وتحقيقا لتلك

في المعاهدة والتأكد من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. وتؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تعزيز دور الوكالة وحيادية أعمالها وضمان استقلاليتها فيما يتعلق بالتحقق والمراقبة وفقا لأحكام نظامها الأساسي واتفاق الضمانات الشاملة. كما تؤكد على ما ورد في الفقرة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تطالب الدول التي لديها خطط لإنشاء برامج وطنية للاستخدام السلمي للطاقة النووية بتوقيع اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية. وهذا يعطي ضمانا حقيقية دون الحاجة إلى فرض المزيد من القيود أو تفسير الفقرة على غير معناها الحقيقي ومحاوله عرقلة حق الدول في الاستفادة من الطاقة النووية في الاستخدامات السلمية.

إن عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار النووي يمثل تحديا لمصادقية وعالمية المعاهدة ويهدد جهود المجتمع الدولي في تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي. وذلك لما تمثله المعاهدة من ضمانة بعدم إساءة استخدام التقنية النووية لأغراض التسلح وعدم وجود مواد وأنشطة ومنشآت نووية سرية غير معلنة وغير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة.

كما تبدي المملكة العربية السعودية قلقها البالغ إزاء استمرار إيران في عدم الالتزام بتعهداتها النووية، خصوصا في ضوء التقارير الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تلك الواردة في الوثائق 52/GOV/2021 و 42/GOV/2022 و 39/GOV/2022، والتي تتعلق بأعمال التحقق في إطار اتفاق الضمانات الشاملة في إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة وعدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، وما أكدته تلك التقارير بأن الوكالة ليست في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات عن سلمية برنامج إيران النووي والإشارة إلى وجود مواقع وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، الأمر الذي يشكل تهديدا لمنظومة عدم الانتشار وتحديا أمام تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تدعم جميع الجهود الدولية الرامية لمنع إيران من حيازة السلاح النووي وتهديد أمن المنطقة والعالم.

وهنا، يؤكد وفد بلدي على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وملموسة لضمان التنفيذ الكامل لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها لعام 1995 والمتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق. كما نعيد التأكيد على أن قرار إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام 1995.

وللمساهمة في تنفيذ قرار مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها والبناء على الجهود الإقليمية التي تهدف إلى إبعاد خطر أسلحة الدمار الشامل عن الشرق الأوسط، يجدد الأردن دعوته إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للترحيب بمخرجات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في دورتيه الأولى والثانية، برئاسة الأردن ودولة الكويت الشقيقة، بالإضافة إلى دعم جهود الجمهورية اللبنانية الشقيقة بصفتها الرئيس القادم للدورة الثالثة للمؤتمر. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز المكاسب التي تحققت، مجددين بهذا الإطار دعوة إسرائيل للانضمام للمؤتمر دون أي شروط مسبقة، بالإضافة إلى ضرورة انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها ونشاطاتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ختاماً، أجدد تأكيد وفد بلدي دعمه التام لأعمال اللجنة الأولى، وهو يتطلع للعمل مع جميع الدول الأعضاء للتصدي للتحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الإقليميين والدوليين في مجالات نزع السلاح.

السيد داميكو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): يبدأ السلام والأمن من الداخل. وعلى الرغم من الزيادة المؤسفة في مستويات التوتر بين الدول الكبرى، هناك أسباب للتفاؤل على الصعيد الإقليمي أو على الأقل في بعض المناطق. والقوى الإقليمية، إدراكاً منها لأنها ليست

الغاية، نحن دائماً على استعداد لتشجيع وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإجراءات المشتركة في المنطقة مع البلدان المعروف عنها تقيدها بالقانون الدولي. ومنذ عام 2013، أنشأت اليونان شبكة من آليات التعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف في المنطقة، والتي تكتسب زخماً متزايداً باستمرار. وفي إطار خطط التعاون هذه، نشأت أوجه تآزر ديناميكية في مختلف القطاعات، مثل الأمن السيبراني والتكنولوجيا الرقمية والابتكار والطاقة وإدارة الموارد المائية والبيئة وقطاعات أخرى كثيرة. ونتطلع إلى توسيع نطاق الخطط القائمة بالفعل، بمشاركة البلدان الأخرى التي نتشاطر معها مبادئ وقيماً مشتركة. واليونان، إذ تضع ذلك في الاعتبار، مستعدة لتأييد مشروع قرار هذا العام المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" (A/C.1/77/L.24)، فضلاً عن مشاريع القرارات الأخرى بشأن التعاون والأمن الإقليميين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على إيمان بلدي الراسخ بأن عملية الحوار الإقليمي هي وحدها التي ستسمح لبلدان وشعوب البحر الأبيض المتوسط وعموم الشرق الأوسط بالتعايش والازدهار في ظروف يسودها السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد القيسي (الأردن): يضم وفد بلدي صوته إلى البيانين اللذين أدلى بهما باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.20) وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.19)، واسمحوا لي أن أتقدم بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

بداية، يعرب الأردن عن قلقه البالغ إزاء الإخفاق في تحقيق تقدم فعلي وملموس في مجال نزع السلاح وعدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وعدم تحقيق عالمية المعاهدة. وفي هذا الإطار، يدعم الأردن جميع الجهود والمبادرات الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الغاية المشتركة في مجال نزع السلاح، خاصة تلك التي تؤكد على أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.

البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلوكو، تتعارض مع روح المعاهدة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على دراسة مقترحات وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحل تلك المشكلة. إن تقديم ضمانات أمنية كاملة لا لبس فيها للدول التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واحترام طابع منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلوكو كم منطقة خالية عسكريا من الأسلحة النووية أمران أساسيان لإعطاء معنى ملموس لها.

ومن شأن سحب هذه الإعلانات أن يساهم كثيرا في الدلالة على الاتجاه الإيجابي لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وحسن نيتها. والواقع أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بقبولها بتخفيض ضئيل في مستويات أمنها وبالتخلي عن الشروط، ستوفر دفعة قوية لأمن دول المنطقة. ومع ذلك، إذا استمرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في التمسك بتفسير شرط الأمن غير المنقوص للجميع على أنه معادلة ذات محصلة صفرية تماما، فإننا نجازف بالإبحار نحو المجهول. إنها ليست خطوة طويلة جدا بالنسبة لدولة لا تحصل على ضمانات أمنية سلبية من دولة ما أن تسعى إلى الحصول على ضمانات عسكرية من دولة أخرى. ويجب أن يتوقف هذا السباق نحو الهاوية.

تفخر البرازيل بأنها طورت مع الأرجنتين على مدى السنوات الثلاثين الماضية نموذجا مبتكرا وناجحا جدا لتنفيذ الضمانات النووية من خلال إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وهذه الوكالة أداة ممتازة لبناء الثقة والتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على النحو المعترف به في القرار 76/52، الذي اعتمد بتوافق الآراء. وبعد إنشاء الوكالة بفترة وجيزة، وقعت البرازيل والأرجنتين والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقا رباعيا. وكفل الاتفاق قيام الوكالتين بالرصد المادي للأنشطة النووية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في البلدين. واستناداً إلى مبدأ الجيران يراقبون الجيران، يدعم ترتيب التحقق هذا المركز المستقل للوكالة البرازيلية - الأرجنتينية وقدراتها التقنية

قليلة الحيلة، ترفض أن تقف مكتوفة الأيدي في حالة من اليأس. وعلى العكس من ذلك، فهي تعمل بلا كلل لدرء خطر العدوى. وتبذل جهود جديرة بالثناء على أساس يومي للحفاظ على الاستقرار وتعزيز الثقة بين الجيران.

وفي منطقتي، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نقف في طليعة تنفيذ مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فقبل 55 عاما، ومع فتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلوكو، بدأت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فصلا جديدا في تاريخ الجهود الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار بتمهيد الطريق لإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان في العالم. وقبل ظهور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدمت المبادرة الرائدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثالا للعالم في كيفية النهوض بمثل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن مقتنعون اقتناعا صادقا بأن تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مناطق جديدة على أساس توافق الآراء بين جميع دول المناطق المعنية يشكلان خطوة حاسمة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبوصفنا عضوا في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الحوار والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما فيها منغوليا. ولهذا السبب، نأسف لعدم التمكن من عقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، وفقا للقرار 73/71.

لا توجد منطقة خالية من الأسلحة النووية في فراغ. ولكي تكون تلك المناطق فعالة حقا، لا يكفي التزام الدول الأعضاء فيها فحسب، بل أيضا التزام دول القارة أو الدول خارجها والتي تتحمل مسؤولية دولية بحكم القانون أو بحكم الواقع عن الأقاليم الواقعة في المنطقة، والأهم من ذلك التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أصدرت إعلانات تفسيرية بشأن

المتاحة لدينا، بدأ الأوكرانيون بالفعل في تنفيذ تلك الخطة. وعلى وجه التحديد، كُلفت المحطة الشرقية للتعدين وتجهيز المعادن في جوفتي فودي ومعهد البحوث النووية في كييف بتجهيز هذه القنبلة. ولا يمكننا أن نستبعد أن تساعد بعض البلدان الغربية في تلك المهمة. ووفقاً لمعلومات تلقيناها، تتفاوض تلك البلدان مع أوكرانيا بشأن تسليمها مكونات القنبلة القذرة. ووفقاً للمعلومات التي لدى روسيا، فإن تفجير نظام كييف لذلك الجهاز سيبدو كأنه تفجير عرضي لخزيرة نووية روسية منخفضة القوة باستخدام رأس حربية مزودة ببورانيوم عالي التخصيب.

وفي ذلك السياق، نذكر بالتصريحات غير المسؤولة التي أدلى بها السيد زيلينسكي في شباط/فبراير في مؤتمر ميونيخ للأمن والتي تفيد بأنه قد يتعين إعادة النظر في مركز أوكرانيا بوصفها دولة غير نووية. ومن شأن ذلك أن يكون بمثابة محاولة لحيازة أسلحة نووية، بما يضر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو أمر غير مقبول تماماً ولا يمكن السماح به بالنظر إلى تصريحات كييف الأخيرة بشأن ضرورة توجيه منظمة حلف شمال الأطلسي ما يُسمى "ضربات نووية وقائية ضد روسيا". ونطالب سلطات كييف والرعاة الغربيين الذين يتحكمون فيها بالتوقف عن القيام بأعمال تدفع العالم نحو كارثة نووية وتهدد حياة المدنيين الأبرياء تماماً. ومن الطيش تجاهل التحذيرات الروسية على هذا الصعيد واختبار الخطوط الحمراء القائمة في المجال النووي.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): لم يتكلم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه في هذا الصباح (انظر A/C.1/77/PV.20) سوى محض هراء عن مسألة تايوان الصينية وسياسة الصين النووية، ووجه اتهامات لا أساس لها ضد الصين. وتعرض الصين بشكل قاطع على هذا الكلام وترفضه بشدة. ففي 25 تشرين الأول/أكتوبر 1971، أي قبل 51 عاماً بالضبط، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، القرار 2758 (د-26) بأغلبية ساحقة. وقد أعاد القرار صراحة جميع الحقوق إلى جمهورية الصين الشعبية وأقر بكون ممثلي حكومتها الممثلين الشرعيين الوحيديين للصين لدى الأمم المتحدة.

المتقدمة وموظفوها المؤهلون تأهيلاً عالياً. وسنواصل نشر إنجازات الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، بوصفها قصة نجاح ومصدراً للإلهام والممارسة الجيدة في مجال عدم الانتشار، على أمل أن يحتذى بمثلها في مناطق أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة من فورها إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي".

أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة حق الرد. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بضيق الوقت.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرفض الاتحاد الروسي جميع الاتهامات التي وجهت إلينا لأنها لا أساس لها من الصحة. فقد اعترفت روسيا بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا استناداً إلى تعبير شعبي هاتين المنطقتين عن إرادتهما بحرية. وقد استرشدنا في ذلك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام 1970 لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية لعام 1975 وغيرها من الوثائق الدولية الأساسية. وتحرك نظام ساكاشفيلي ضد أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس 2008، وكان التحضير جاري لجهد مماثل ضد أبخازيا تتويجا لسنوات عديدة من السياسات العنيفة التي انتهجتها تبليسي ضد هاتين الدولتين الصغيرتين. فلم يكن أمامهما خيار سوى كفالة أمنهما وحققهما في الوجود من خلال تقرير مصيرهما بصفتها دولتين مستقلتين. وقد كفلت دولتنا بصددها عدوان جورجيا بقاء شعبي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ومستقبلهما السلمي.

نشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات المقلقة التي سمعناها من مصادر موثوقة والتي تفيد بأن نظام كييف يستعد لتنفيذ عمل استفزازي باستخدام جهاز متفجر محمل بمواد مشعة، أو ما يسمى بالقنبلة القذرة. وهدف هذا الاستفزاز واضح - اتهام روسيا باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتعول السلطات الأوكرانية ورعاتها في الغرب على أن يؤدي كل هذا إلى انطلاق حملة قوية معادية لروسيا. وهم يعتقدون أن ذلك سيقوض ثقة شركاء موسكو فيها وسيعزل بلدنا دولياً. ووفقاً للبيانات

بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة ودون الحد من التوترات الإقليمية وبناء الثقة والاطمئنان اللازمين بين دول المنطقة ودون إيلاء الاعتبار للقواعد والمبادئ المتفق عليها في المحافل ذات الصلة. ولا يمكن القبول بذلك الموقف.

وتبين تجارب المناطق الأخرى أن أي إطار للأمن الإقليمي لا يمكن إلا أن يكون نتاج رغبة سياسية مشتركة لدى جميع الأطراف في المنطقة في التعامل مع بعضها بعضاً، مع مراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول بلا استثناء وتجسيد الترتيبات التي تتوصل إليها جميع الدول المعنية بحرية، على النحو المنصوص عليه في تقرير هيئة نزع السلاح لعام 1999 (A/54/42) بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسسها. ولا يمكن لأي شيء عدا ذلك أن يشكل الأساس الملائم للحديث عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتتعارض المبادرات ذات الدوافع السيئة، من قبيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مع المبادئ التوجيهية والأسس الراسخة لإنشاء أي مناطق خالية من الأسلحة النووية، فضلاً عن أنها لا تجدي نفعاً.

ولن تشارك إسرائيل في عمليات صورية تتلافى الممارسة المعمول بها.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية، تشكل إيران، كما سبق وأن ذكر وفد بلدنا وغيره من الوفود، أكبر تهديد للمنطقة وما وراءها. فهي تنتشر الأسلحة بجميع أنواعها بوقاحة وتقدم الدعم والتدريب للمنظمات التي تعمل بالوكالة لنشر الإرهاب وتنفيذ أعمال عدائية. وتسعى إيران من خلال كل ذلك إلى بسط هيمنتها ونشر أيديولوجيتها المتطرفة.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يجد وفد بلدي نفسه مضطراً لممارسة حقه في الرد على خطاب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا (انظر A/C.1/77/PV.20).

واليوم، تتلاعب الولايات المتحدة مرة أخرى بمسألة تايوان على منصة الجمعية العامة، وهو ما سيواجهه المجتمع الدولي، بالتأكيد، بالرفض والمعارضة. إن مسألة تايوان شأن داخلي بحت للصين ولا تحتل أي تدخل من أي قوى خارجية. وتعارض الصين بشدة تلاعب الولايات المتحدة بالمسائل المتعلقة بتايوان، فضلاً عن أقوالها وأفعالها الرامية لإشغال مواجهة في المنطقة. وأكرر هنا أن تايوان تنتمي إلى الصين. وحل مسألة تايوان متروك للشعب الصيني. ولا نزال ملتزمين التزاماً صادقاً برؤية إعادة التوحيد بالوسائل السلمية وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك. ومع ذلك، فإننا لن نعد أبداً بالتخلي عن استخدام القوة ونحتفظ بخيار اتخاذ جميع التدابير اللازمة في مواجهة تدخلات القوى الخارجية والأنشطة الانفصالية لعدد قليل جداً من الانفصاليين الداعين إلى استقلال تايوان.

ولا تفتأ الولايات المتحدة مرة تلو الأخرى تضخم مسألة سياسات الصين للتطوير العسكري وتحديد الأسلحة. إنها متمسكة، في أعماقها، بعقلية الحرب الباردة ومهووسة بالتنافس بين القوى العظمى. وهي تسعى إلى استخدام الصين كخصم لخدمة استراتيجيتها الأمنية العالمية والإقليمية. وفيما يتعلق بسياسة الصين النووية، فقد أدلت الصين بالفعل ببيان شامل بشأن موضوع الأسلحة النووية. ولا يهدف الردع النووي المحدود الذي طورته الصين إلا إلى ردع محاولات استخدام الأسلحة النووية ضد الصين والبلدان التي تسعى إلى القيام بذلك. وتتسم سياستها بالعلانية ومنتهى الشفافية والوضوح. وإذا لم يهدد أي بلد الصين بأسلحته النووية، فلن يواجه بالردع النووي الصيني الذي يُستخدم للدفاع عن النفس.

السيد شاكيد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد بعد الإشارات التي أبدتها عدة وفود في هذه المجموعة المواضيعية فيما يتعلق بمسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فبعض الجهات الفاعلة في المنطقة تزعم أنه يمكن الشروع في إرساء هيكل أمني شامل في الشرق الأوسط دون أن يكون لها تواصل مباشر مع إسرائيل ودون الاعتراف

فلا مجال للحوار في خضم المناورات الحربية. ولا بد أن تنمو قوتنا بشكل متناسب مع تصعيد الولايات المتحدة لسياستها العدائية وما تمارسه من ابتزاز نووي. لقد أرغمت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اعتماد القانون المتعلق بسياسة القوات النووية في تحد لما تبديه الولايات المتحدة تجاهها من عدا. ويجب على الولايات المتحدة أن تضع في اعتبارها أن سياستها العدائية الشنيعة هي التي تسببت في الواقع الذي نشهده اليوم. وينبغي لها أن تفكر إلى أي مدى ستدفع الحالة الراهنة في المستقبل.

تشكّل الملاحظات الطائشة التي أدلت بها المملكة المتحدة وأستراليا استفزازا خطيرا ذا دوافع سياسية. ومن السخف الرهيب أن تنصب كل من المملكة المتحدة وأستراليا نفسها حَكَمًا في مسائل نزع السلاح. فالمملكة المتحدة وأستراليا تقوضان النظام العالمي لعدم الانتشار من خلال شراكة "أوكوس" مع الولايات المتحدة. ويأتي هذان البلدان، على نحو مخز، في طليعة البلدان التي تتبع بشكل أعمى السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتضمن سياسة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة النووية زيادة مخزونها من الأسلحة النووية وخفض عتبة الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة والحد من الشفافية بشأن أسلحتها النووية. وننصح المملكة المتحدة وأستراليا بالنظر في المرأة وتنظيف وجهيهما الملطخين قبل توجيه أصابع الاتهام إلى الآخرين. وتهدف جهود بلدي الرامية لتعزيز قوته لردع الحرب إلى حماية الأمن الوطني وكفالة التنمية. ولا يمكن لأحد أن يجادل بشأن هذه الممارسة المبررة للحق في الدفاع عن النفس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد كارتشماج (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أضطر إلى أن آخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ردا على بيان الاتحاد الروسي الذي يشير إلى ما يسمى بالاستفتاءات على الأراضي الأوكرانية.

يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا الملاحظات السخيفة التي أدلت بها تلك البلدان. ولا يشكّل خطاب الولايات المتحدة أكثر من محاولة أخيرة لإخفاء كونها الجاني الرئيسي المسؤول عن تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية. فالسبب الجذري وراء زعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يكمن في السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي تشمل إجراء تدريبات عسكرية مشتركة عدوانية ونشر أصول نووية دون انقطاع داخل شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وبكل المقاييس، تزداد التوترات العسكرية واحتمالات نشوب النزاع كلما أجرت الولايات المتحدة تلك التدريبات العسكرية المشتركة وحشدت الأصول النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة مصرة الآن بشكل أعمى على نشر معلومات مضللة على الساحة الدولية تهدف إلى شيطنة حكومة جمهوريتنا بسفسة عبثية مفادها أن أسلحتنا النووية وتعزيزنا لقدرتنا الدفاعية عن النفس يشكّلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولا يتمثل الدافع الخفي للولايات المتحدة في مجرد إزالة قوتنا النووية، ولكن أيضا في الإطاحة يوما ما بحكومة بلدي من خلال الضغط علينا لإلقاء أسلحتنا النووية والتخلي عن ممارستنا لحقنا في الدفاع عن النفس لكي تحد من قدرتنا.

وفي الماضي، بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا متواصلة لتنفيذ العديد من مقترحات بناء الثقة ونزع السلاح لنزع فتيل الأزمة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية ولكفالة السلام والاستقرار الدائمين. ومع ذلك، ردت الولايات المتحدة على تلك الجهود بسياسة شرسة وعدائية انتهجتها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فضلا عن التهديدات النووية والابتزاز، وأجرت العديد من التدريبات العسكرية المشتركة ضدنا في شبه الجزيرة الكورية وحولها وأدخلت أصولا استراتيجية ومعدات عسكرية متطورة إلى كوريا الجنوبية. إن خطاب الولايات المتحدة المبثّل عن الحوار الدبلوماسي محض نفاق يهدف إلى إخفاء طابعها العدواني والتهرب من المسؤولية عن التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية.

الأذربيجانية، بما في ذلك باستخدام القنابل العنقودية المحظورة دولياً، عن مقتل وإصابة مئات المدنيين وتدمير العديد من الأعيان المدنية. وردت أذربيجان بحزم لحماية شعبها واستعادة سلامتها الإقليمية وقد تحركت حصراً على الأراضي الخاضعة لسيادتها بما يتفق تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

واستخدمت أرمينيا أراضيها المحتلة سابقاً لإخفاء أنشطتها العسكرية عن الآليات الدولية والإقليمية المعنية بتحديد الأسلحة والتحقق منها، بما في ذلك نشر القوات وتكديس المعدات العسكرية والأسلحة والذخائر غير المعلنة وغير الخاضعة للرقابة في تلك الأراضي. وكما أفدنا في الماضي، قدمت أرمينيا على مدى سنوات معلومات غير دقيقة وغير كاملة عن قواتها المسلحة في "التبادل العالمي للمعلومات العسكرية" الذي يجري سنوياً في إطار وثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2011 وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وعلى النقيض من تأكيدات أرمينيا بشأن الاعتداءات الوهمية التي تعرضت لها، كانت أذربيجان هي التي بادرت، بعد انتهاء النزاع، بعملية تطبيع العلاقات بين الدولتين على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل منهما لسيادة الأخرى وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً ودعت بإلحاح إلى تحقيق نتائج ملموسة على مستوى ثلاثة مسارات محددة تشكل جدول أعمال المناقشات الثنائية، وهي تعيين الحدود بين الدولتين وترسيمها وإبرام معاهدة سلام في أقرب وقت ممكن وفتح الطريق أمام وسائل النقل في المنطقة.

وعلى الرغم مما تدعيه أرمينيا، فإن رفضها سحب كامل فلور قواتها المسلحة وعصاباتا المسلحة غير الشرعية من أراضي أذربيجان وانتهاكاتا المنتظمة لوقف إطلاق النار واستمرارها في الإرهاب باستخدام الألغام والإشارة إلى مواقع محلية في أذربيجان بأسماء قديمة أو مزيفة، كل ذلك يشهد على تدخلها في الشؤون الداخلية لأذربيجان. ووفقاً لدستور أذربيجان، فإنها تمتلك حقاً أصيلاً في تحديد أي عمل إرهابي أو استفزاز يُرتكب في أراضيها.

يعرب الاتحاد الأوروبي عن رفضه الشديد وإدانته القاطعة لضم روسيا غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابورجيا وخيرسون الأوكرانية، الذي أعقب ما يسمى بالاستفتاءات الصورية التي ليس لها أي علاقة بحرية التعبير عن الإرادة. فقد أجريت وسط انتهاكات ممنهجة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، فضلاً عن تهريب روسيا للمواطنين الأوكرانيين. وهناك تقارير مروعة، بما في ذلك من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي قدمت قبل عدة أيام تقريرها (A/77/533) إلى الجمعية العامة عن الفظائع التي ارتكبتها روسيا، بما في ذلك عمليات إعدام واحتجاز تعسفية وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وأعمال العنف الجنسي والجسدي وعمليات النقل والترحيل القسرية غير القانونية لعدد كبير من المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى روسيا والأراضي الخاضعة لسيطرتها العسكرية. ولا يعترف الاتحاد الأوروبي بعمليات الضم غير القانونية تلك ولن يعترف بها أبداً، تماماً كما لم نعتزف قط بالضم غير القانوني للقرم وسيفاستوبول في عام 2014. فتلك المناطق جزء من أوكرانيا.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لم نكن نعتزم أخذ الكلمة. غير إننا مضطرون إلى أن نفعل ذلك بصفتنا الوطنية نظراً لإدلاء وفد أرمينيا مرة أخرى ببيان مغلوط.

ليس هناك ما يثير الدهشة في التعليقات التي لا أساس لها التي أدلى بها للتو ممثل أرمينيا والتي تتطوي في جوهرها على محاولة واضحة لإخفاء ما اقترفته حكومة بلده من أثم وارتكبته من جرائم حرب. ومن المفارقات أن أرمينيا - البلد الذي شن عدواناً على أذربيجان واحتل أراضي بلدي ذات السيادة لما يقرب من 30 عاماً وارتكب تطهيراً عرقياً على نطاق واسع وجرائم أخرى شنيعة خلال الحرب - توجه النداءات الآن إلى المجتمع الدولي وتتكلم عن المطالبات الإقليمية.

وقد كان العمل العدواني الذي ارتكبته أرمينيا في خريف عام 2020 نتيجة منطقية لإفلاتها من العقاب الذي دام عقوداً. وأسفرت الهجمات المباشرة والعشوائية بالقذائف على المدن والمقاطعات

مهامهم بموجب الاتفاق. إن من يحمي الترسانة النووية الإسرائيلية، بل ويزودها بالمعدات والتكنولوجيا النووية المتطورة، ومن يشجعها على إبقاء منشآتها النووية خارج أي رقابة دولية وخارج نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يبدو كلامه جديا وذو مصداقية في الحرص على الأمن والسلم في الشرق الأوسط وعلى منظومة عدم الانتشار الإقليمية.

أما بالنسبة لما ورد في بيان ممثلة المملكة المتحدة (انظر A/C.1/77/PV.20)، فإن وفدي يدين ويستهن اللغة غير اللائقة التي استخدمتها ممثلة بريطانيا في الإشارة لاسم بلدي. هذه اللغة التي لا تليق بهذا المنبر المحترم. وفدي ليس عاجزا عن استخدام مثل هذه الألفاظ غير الدبلوماسية، لكن حرصه على الحفاظ على أجواء العمل البناء والإيجابية يمنعه من القيام بذلك.

أما فيما يتعلق بالاتهامات والمزاعم التي أطلقتها ممثلة بريطانيا، يعبر وفدي عن رفضه القاطع وإدانتته الشديدة لما ورد من أكاذيب واتهامات حول تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي اتهامات لا أساس لها من الصحة. سورية تخلصت من كامل مخزونها الكيميائي ودمرت مرافق الإنتاج، وذلك أكدته رئيسة البعثة المشتركة أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه 2014.

سورية أكدت مرارا أنها لا تعترف بشرعية ما يسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية، وترى أن قرار إنشاء هذا الفريق يندرج في إطار خطة تستهدف سورية. لذلك تقصد معدوه تجاهل تعاون سورية الكامل مع المنظمة وتوجيه تهمة عدم الامتثال لها بشكل باطل. القرار مسيس بامتياز، ولم يخدم هدف تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

يجري استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأداة لتنفيذ أجندات سياسية، وخير دليل على ذلك آلية اتخاذ القرار داخل أجهزة صنع القرار في المنظمة التي أدت إلى حالة من الانقسام والاستقطاب داخلها، وخرجت عن تقاليدها والممارسة المتبعة باتخاذ قراراتها بالتوافق. إن الاستعمار البريطاني البغيض جلب الكوارث والدمار لمنطقتنا. والسياسة البريطانية هي سم لا يوجد له ترياق. لقد رعت بريطانيا

وبينما تصور أرمينيا نفسها على أنها من دعاة حقوق الإنسان والديمقراطية، فإنها تواصل دون أي تردد إنكار مسؤوليتها عن جرائم الحرب العديدة التي ارتكبتها قواتها وعملاؤها ومسؤولوها وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون تحت إمرتها وسيطرتها وترفض محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم.

وبدلا من محاولة تشويه الواقع، وتضليل المجتمع الدولي هنا، وإساءة تفسير الوثائق الدولية، والتحريض على العداوة والكراهية، يجب على أرمينيا أولا وقبل كل شيء أن تتخلى عن الروايات العداوية، وتكف عن نشر الدعاية، وأن تقوم بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي العديد من جرائم الحرب التي تتحمل المسؤولية عنها، وتلتزم بتطبيع العلاقات بين الدول على أساس القانون الدولي، وتمتثل بإخلاص لالتزاماتها الدولية، وتدعم الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيزهما والحفاظ عليهما.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة، طلبت الكلمة لأنني وجدت نفسي مضطرا لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بما ذكره ممثل الولايات المتحدة (انظر A/C.1/77/PV.20) حول تعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يرفض وفدي بشكل قاطع ما جاء في بيان ممثل الولايات المتحدة حول عدم تعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويعتبرها مدفوعة بموقف سياسي معاد لسورية. من المعروف أن بلدي كان من أوائل الدول التي انضمت للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى معاهدة عدم الانتشار في عام 1968، أي في العام ذاته الذي تم فيه تبني المعاهدة. وقد كان بلدي، ولا يزال، من أوائل الدول التي عملت جاهدة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولدى سورية تاريخ مشرف ومعروف في هذا السياق، لا يمكن لأحد تجاهله.

كما أن بلدي يطبق الاتفاقيات والالتزامات الخاصة بالضمانات الشاملة التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث يقوم مفتشو الوكالة بالزيارات المقررة سنويا. وتقدم سورية لهم كافة التسهيلات لأداء

فإن مناورة "حارس الحرية أولجي" جاءت على خلفية مؤسفة إلى حد ما حيث إنها أطلقت عام 1968 رداً على محاولة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اغتيال رئيس جمهورية كوريا بقواتها الخاصة في وقت مبكر من ذلك العام.

وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتزم بصدق الوفاء بمسؤوليتها وواجبها في سبيل قضية بناء عالم يسوده الرخاء والسلام، كما سمعنا من بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الصباح، فيجب أن يبدأ ذلك بالتقيد بحسن نية بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتخلي الكامل عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. إن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية غير قانونية، وهي المسؤول الرئيسي عن تفويض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة وخارجها.

ويود وفد بلدي أن يذكر بالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق". وتلك هي المسؤولية والواجب اللذين يجب أن يضطلعوا بهما في المقام الأول. ويحث وفد بلدي بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع أنواع الاستنزافات والعودة إلى محادثات نزع السلاح النووي. ولا تزال أبواب الحوار مفتوحة.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
أجد لزاماً علي أن آخذ الكلمة لأرفض الادعاءات التي أطلقها ممثلاً النظام الإسرائيلي والمملكة المتحدة (انظر A/C.1/77/PV.20) ضد بلدي.

بينما أرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها ضد بلدي، أود أن أشدد على أن نشر الأخبار الزائفة والاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك من خلال القيام بحملات تضليل ممنهجة وواسعة النطاق معادية لإيران، ممارسة معتادة دأب عليها النظام الإسرائيلي منذ فترة طويلة. والهدف الرئيسي لهذه المحاولات هو تبرئة ساحة ذلك النظام من السياسات المزعزعة

الإرهاب والإرهابيين في بلدي منذ بداية الأزمة، وقدمت لهم كافة أنواع المساعدة من سلاح وذخائر واستخبارات ومعدات وتغطية إعلامية. وأنشأت الاستخبارات البريطانية منظمة الخوذ البيضاء، التي هي ذراع جبهة النصر المصنفة على قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، لكي تخدم المملكة المتحدة سياساتها العدوانية ضد سورية. وتنفذ هذه المنظمة تعليماتها في فبركة مسرحيات كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري، وشن اعتداءات على خلفية هذه الذرائع للاعتداء على سيادة الجمهورية العربية السورية.

السيد سونغ هون كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
يأسف وفد بلدي لاضطراره إلى أخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر A/C.1/77/PV.20).

لقد قامت وفود أخرى ووفد بلدي بدحض ادعاءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة. فعلى نحو ما ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صباح اليوم، بدأت المناورات العسكرية المشتركة في عام 1954، بعد عام واحد من الهدنة، لأننا عانينا من حرب عدوانية بدأتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا هو السبب الجذري ذاته. ويود وفد بلدي أن يسترعي الانتباه إلى قرارات مجلس الأمن 82 (1950) و 83 (1950) و 84 (1950)، التي تنص بوضوح على أن "الهجوم المسلح على جمهورية كوريا من جانب قوات من كوريا الشمالية ... يشكل خرقاً للسلام".

وفي هذا العام وحده، شهدنا أكثر من 40 عملية إطلاق للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي مستعدة لإجراء تجربتها النووية السابعة، إلى جانب اعتماد قانونها الجديد للقوات النووية، الذي يخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. ويدل كل هذا على النية العدائية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتهديدها، قولاً وفعلاً. ويشكل الموقف المشترك للدفاع والردع، بما في ذلك التدريبات المشتركة، رداً على ذلك التهديد العسكري. ومن بين قائمة المناورات العسكرية التي أشار إليها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

فيما يتعلق بنقطة أخرى، نناشد حكومة المملكة المتحدة أن تنهض بواجبها ومسؤولياتها القانونية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن هذا البلد في حالة عدم امتثال صارخ. فهو لا يتقاعس عن تحمل تلك المسؤولية فحسب؛ بل ويعزز ترسانته النووية ويمارس المشاركة النووية وقد وقع اتفاق الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس)، وكل ذلك زاد الطين بلة على نحو خطير فيما يتعلق بالتزاماته بعدم الانتشار. وبالمثل، لا تفي المملكة المتحدة بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وعندما يتعلق الأمر ببرنامج إيران النووي السلمي، فإن ذلك البلد ليس لديه أساس أخلاقي وينبغي ألا يكرر تلك الأكاذيب.

أخيرا، وخلافا لادعاءات زميلنا السعودي، فإن إيران تفي بالتزاماتها. ونتطلع إلى أن تليي المملكة العربية السعودية الطلب المستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتماد اتفاق ضمانات شاملة، حيث إن بروتوكول الكميات الصغيرة السابق لا يكفي لكفالة إنشاء برنامج نووي مشمول بالضمانات في المملكة العربية السعودية.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت المخصص لي، لن أرد على البيانين اللذين أدلت بهما الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد بلدي، أو حتى اللذين أدلت بهما سورية وإيران، وذلك أساسا لأنها تلخص مواقف معروفة جيدا.

ومع ذلك، أود أن أرد على زميلي الروسي بسبب التهديد الضمني باتخاذ إجراء محدد. لقد وجه تهمة خطيرة للغاية، مفادها أن الأوكرانيين، بمساعدة أمريكا وغيرها، يعدون بطريقة ما قنبلة قذرة لتوسيع نطاق هذه الحرب أكثر من ذلك. وأصاب حكومة الولايات المتحدة قلق بالغ إزاء هذا التهديد لدرجة أن مسؤولين رفيعي المستوى اتصلوا بنظرائهم الروس للتحديث معهم بشأنه. وهذا يبدو لنا كحالة أخرى من المعلومات المضللة بهدف خلق ذريعة محتملة لروسيا لاستخدام سلاح تكتيكي.

للاستقرار والممارسات الإجرامية التي يتبعها في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط.

ومع ذلك، لا يمكن لأي حملة تشهير ضد الآخرين أن تصرف الانتباه عن الأعمال الوحشية للنظام الإسرائيلي وجرائمه وخروجه على القانون، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، شن أكثر من 15 حربا في المنطقة على مدى العقود السبعة الماضية؛ وارتكاب أعمال عدوان ضد جميع جيرانه، دون استثناء؛ وغزو بلدان أخرى في المنطقة وخارجها؛ والاستمرار في احتلاله غير القانوني لفلسطين وأجزاء من سورية ولبنان؛ وفرض حصار غير إنساني على قطاع غزة منذ أكثر من عقد من الزمان؛ وإقامة مستوطنات وتوسيعها بشكل غير قانوني؛ وبناء جدار فصل غير قانوني تنفيذا لسياساته العنصرية؛ وانتهاك المئات من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك عدد كبير من القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن، ومن بينها القرارات 1559 (2004) و 1701 (2006) و 2334 (2016)؛ وإغتيال العديد من علماء الذرة الإيرانيين؛ والقيام بالعديد من الأنشطة التخريبية والهدامة التي تؤدي إلى الانقسام وزعزعة الاستقرار في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على السلام والأمن الدوليين.

وبالمثل، فإن إلقاء نظرة سريعة على ممارسات النظام الإسرائيلي في مجال التسليح يكشف حجم آثارها التدميرية والمزعزعة للاستقرار. وتشمل تلك الممارسات، في جملة أمور، التكديس الهائل لأكثر الأسلحة التقليدية تطورا وتطوير وتكديس الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن الأنشطة النووية السرية في مرافق نووية غير خاضعة للضمانات. كما يرفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى الصكوك الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ويعرقل جميع الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، على النحو الذي اقترحه إيران في عام 1974. وحقيقة أن النظام الإسرائيلي اعترف بأنه سيواصل تدمير القدرات الإيرانية تثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه مسؤول عن الهجمات الإرهابية ضد برنامجنا النووي السلمي في الماضي. ولذلك، يجب مساءلة النظام عن عواقب تدابير غير القانونية.

أي وقت مضى إجراء تحقيق واف في جميع الفضائع وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

أخيراً، فيما يتعلق بدعم السلام، على نحو ما أكدناه مراراً، فإن النوايا السلمية لا تتضح في حين تصدر باستمرار تهديدات باستخدام القوة أثناء إجراء محادثات سلام، أو عندما تُستخدم القوة بالفعل في الميدان، أو عندما يشن بلد مشارك في مفاوضات عدواناً على البلد الآخر الذي يتفاوض معه. ونلاحظ ببالغ القلق أن الهجمات الأخيرة التي شنتها أذربيجان لم تثبت شيئاً عدا أنه في غياب تدابير المساءلة المناسبة، من المرجح أن تستمر سياسات العدوان وتتفاقم. ويجب وقف ذلك وإدانتته على جميع المستويات.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): لقد طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد من أجل الرد على ما ذكره الزميل ممثل إيران. أود أن أؤكد بأن المملكة العربية السعودية، ومنذ عام 2009، وقعت وصادقت على اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفيما يخص بروتوكول الكميات الصغيرة، فهذه، كما يعرف الجميع، بأنها اتفاقيات ضمانات تطبق على الدول التي لا يوجد بها أنشطة نووية أو أنشطة تخصيب.

وإن المملكة العربية السعودية بذلك هي ملتزمة بتنفيذ تعهداتها على المستوى الدولي، وندعو إيران إلى تنفيذ التزاماتها على المستوى الدولي.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): (تكلم بالإنكليزية): يمارس وفد بلدي حقه في الرد ثانية على البيان الاستغزالي الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية.

نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات الاستغزالية التي ساقها ممثل كوريا الجنوبية. لقد أشعلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الكورية من أجل تحقيق طموحها الجامح في حكم شبه الجزيرة الكورية بأكملها والسعي إلى السيطرة والهيمنة على العالم بأسره. والتاريخ لا يمكن إنكاره. ولم يتغير الطابع العدواني للولايات المتحدة على الأقل، ويجدر بكوريا الجنوبية أن تدرس التاريخ. ومن الغريب أن تتدخل كوريا

وعلى هذا النحو، فهو مثال آخر على قعقة السيوف النووية التي تتخبط فيها روسيا، وهو أمر غاية في التهور والخطورة. ونود أن نحث روسيا على الامتناع عن إطلاق هذه الأنواع من التهديدات الضمنية.

السيد كنيانزيان (أرمينيا): (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل أذربيجان. وأود التشديد على عدة نقاط.

أولاً، نشجب المحاولات الرامية إلى تبرير الجرائم البشعة وانتهاكات قواعد تحديد الأسلحة الدولية بتقديم مطالبات بالسيادة. فاللجنة تناقش المسائل المتصلة بالأمن الدولي وليس بالمركز القانوني للأقاليم. وهذا سلوك خطير، والتاريخ حافل بمثل هذه المطالبات التي عبر عنها المعتدون ومرتكبو الجرائم في الماضي.

ثانياً، حاولت أذربيجان بالمثل على مر السنين تبرير عدم امتثالها لنظم تحديد الأسلحة التقليدية باستخدام نزاع ناغورنو - كاراباخ كذريعة، بينما رفضت في الوقت نفسه جميع المقترحات التي قدمها الوسطاء بهدف إنشاء آليات لبناء الثقة والأمن، واستخدمت تلك الذريعة أيضاً لمواصلة حشدها العسكري الضخم ومواصلة سياستها العدوانية.

ثالثاً، رداً على النقطة المتعلقة بالتحريض على الكراهية، أود فحسب أن أذكر بالنتائج التي توصلت إليها لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي أعربت في آب/أغسطس عن قلقها إزاء الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات العسكرية الأذربيجانية خلال الأعمال العدائية في عام 2020 وما بعده ضد السكان من أصل أرمني. كما أعربت عن قلقها إزاء تدمير التراث الثقافي الأرمني، بما في ذلك الكنائس، وأعربت عن قلقها إزاء قيام الشخصيات العامة والمسؤولين الحكوميين بالتحريض على الكراهية العنصرية ونشر القوالب النمطية العنصرية ضد الأشخاص من أصل قومي أو عرقي أرمني. ولا مجال لإنكار الكم الهائل من الأدلة المثيرة للقلق الدالة على السلوك الإجرامي للجيش الأذربيجاني. وقد نُشر ذلك في الغالب بمعرفة مصادر من أذربيجان؛ وعلاوة على ذلك، فقد قوبل ذلك بالإشادة على نطاق واسع في ذلك البلد. وبات يتحتم أكثر من

الرد رداً على الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهها وفدا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضد بلدنا.

يقوم الاتحاد الروسي بتنفيذ العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا في امتثال تام لالتزاماته الدولية، بما في ذلك الالتزامات المتوخاة في القانون الدولي الإنساني. لقد كررنا هذا مرات عديدة، ونتمنى أن يسمع صوتنا في نهاية المطاف.

أنقل الآن إلى الاستفتاءات. كانت هناك استفتاءات من جانب نظام كييف، الذي أصدر أمراً إجرامياً بتنفيذ هجمات مدفعية واسعة النطاق على مناطق مزدحمة وعلى أهداف مدنية. وعلى الرغم من ذلك، لم يخف الناس؛ وذهبوا إلى صناديق الاقتراع للتعبير عن إرادتهم. واستفاد سكان مقاطعات دونباس وخيرسون وزابوريجيا من حقهم المشروع في تقرير المصير واتخذوا خياراً واعياً لصالح روسيا. وأتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بشكل مستقل وحر، وهو ما أكدته العديد من المراقبين الذين كانوا حاضرين عندما عبر الناس عن تلك الإرادة. وأُجريت الاستفتاءات في امتثال تام لمبدأي المساواة وتقرير المصير للشعوب المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والعديد من الوثائق الدولية الأخرى.

وبخصوص الحالة المتعلقة بالقنبلة القذرة، أود أن أشير إلى أن وفد الولايات المتحدة أكد فحسب تحذيراتها من أننا سنرى سيناريو يحدث فيه استفزاز من جانب نظام كييف. ولدينا أكثر المعلومات الممكنة موثوقة حول ذلك. وبعد أن يحدث ذلك، ستتهم روسيا على وجه الخصوص بأنها استخدمت سلاح دمار شامل، مع كل ما قد يترتب على ذلك من عواقب. وعندها سيكون هناك حملة معادية لروسيا، وتآكل للثقة في موسكو وعزلة دولية لروسيا. لقد مررنا بالفعل بكل هذا، لكن تلك الخطط لن تتجح. ونحذر المجتمع الدولي بأسره، هنا والآن، من أنه يجري تحضير هذه الاستفزازات، على الرغم من أن كييف ورعاتها الغربيين يعملون بجد لإخفاء هذه المعلومات. ونطالب سلطات كييف والبلدان الغربية التي تسيطر عليها بالكف عن القيام بأعمال

الجنوبية فجأة وأن تتكلم باسم الولايات المتحدة. بيد أنه لا عجب في ذلك، بالنظر إلى الوضع الحالي لكوريا الجنوبية. فكوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة على هذا الكوكب التي ليس لها ولاية قضائية على العمليات في زمن الحرب. إنه لأمر مثير للشفقة أن تعتمد كوريا الجنوبية بشدة على الولايات المتحدة في ضمان أمنها وأن تستورد معدات عسكرية متقدمة من الولايات المتحدة من أجل التعويض عن انخفاض مستوياتها العسكري عنا.

لقد قال رئيس لجنة شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنه باعتماد القانون المتعلق بسياسة القوة النووية، أصبح مركزنا كدولة حائزة للأسلحة النووية لا رجعة فيه. ويلجأ التيار المحافظ الحالي في كوريا الجنوبية إلى سياسة مواجهة شرسة جداً ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفوق سياسة أي من الحكومات المحافظة السابقة، مما يدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإن التيار المحافظ الكوري الجنوبي الحالي قد صنف حكومتنا وجيشنا عدواً لدوداً له، وهو لا يتورع عن القيام بجميع أنواع الأعمال الشريرة وغير اللائقة. واليوم، تشارك كوريا الجنوبية بشكل محموم في أعمال عسكرية خطيرة. إذ إنها تعكف على تحديث الأسلحة وتطالب بموقف دفاعي مشترك معزز من خلال تعزيز الردع الموسع. كما أنها تزيد من القدرة على الاستجابة من خلال إنشاء ما يسمى بنظام المحاور الثلاثة. والأسوأ من ذلك أن كوريا الجنوبية تجري حتى الآن في هذه اللحظة، أنواعاً مختلفة من التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة براً وبحراً وجواً، إلى جانب الاستفزازات العسكرية في المناطق الحساسة، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع المتوتر أصلاً. وسنراقب عن كثب الأعمال العسكرية الخطيرة لكوريا الجنوبية، وسنرد بقوة أكبر على أي استفزاز عسكري من جانب كوريا الجنوبية. وإذا استمرت كوريا الجنوبية في مفاصلة التوترات العسكرية بما يهدد أمننا، فإنها ستدفع حتماً ثمنها باهظاً لذلك.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي مضطر مرة أخرى إلى أخذ الكلمة ممارسة لحق

بتأخيرات مصطنعة وأعدار لا طائل من ورائها لا تشهد إلا على موقف أرمينيا غير البناء تجاه التزاماتها.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة ثانية. وسأتوخى الإيجاز الشديد.

إن الاستخدام غير المبرر للقوة كوسيلة لحل النزاعات والمنازعات قد قوض نظام تحديد الأسلحة بشكل كبير في منطقتنا. وتنتهج أذربيجان سياسة العدوان المستمر للاستيلاء على الأراضي كأمر طبيعي جديد للمنطقة. وتمثل الأعمال غير القانونية التي تقوم بها أذربيجان تهديدا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين ويجب إدانتها ووقفها. ورد فعل المجتمع الدولي الحازم والقاطع على تلك الخطط حيوي لعكس مسار دوامة العنف في المنطقة.

وأود أيضا أن أكرر التأكيد على أنه يتحتم على أذربيجان سحب قواتها المسلحة من الأراضي الخاضعة لسيادة جمهورية أرمينيا، وإطلاق سراح أسرى الحرب الأمن المحتجزين بصورة غير قانونية في أذربيجان وإعادتهم إلى وطنهم، وتوضيح مصير ضحايا الاختفاء القسري، واحترام نظام وقف إطلاق النار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبدأ اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار المجموعة المتعلقة بـ "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

السيدة ويردانيغتياس (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تسلم حركة عدم الانحياز بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحقوق السيادية المشروعة غير القابلة للتصرف لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية بحتة. وتؤكد الحركة من جديد موقفها المتمثل في معارضة ورفض أي أعمال تنكّر أو تنتهك تلك المصلحة المشتركة، وتشدد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر نشر الأسلحة أو استخدامها فيه، من شأنه أن يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لخطر جسيم. وتعرب الحركة عن قلقها البالغ إزاء التهديدات التي

من شأنها أن تقود العالم إلى حافة كارثة نووية وتعرض حياة المدنيين الأبرياء تماما للخطر. كفى إثارة للقلق فيما يتعلق بالمشهد النووي.

السيد غوربانوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أننا مضطرون إلى إهدار بعض الوقت المخصص لجدول أعمال اللجنة الأولى لدحض تحريفات الوفد الأرميني.

إن التلميحات التي استمعنا إليها من ممثل أرمينيا تثير تساؤلا واضحا عما إذا كان ذلك الوفد على علم بمهام اللجنة الأولى والمواضيع قيد النظر. وبالنظر إلى ما قاله ممثل أرمينيا، فإن الإجابة هي النفي بالتأكيد. وبدلا من تكرار الروايات البالية والخطاب غير الضروري في هذا المقام، يجب على أرمينيا أن تفهم بشكل نهائي أن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ضرورة حتمية مطلقة للأمن الإقليمي. ولا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في إقامة منطقة تتمتع بالسلام والأمان والتنمية والاستدامة بالإخلال بالقانون الدولي واللجوء إلى الاستفزازات وتكرار الروايات الكاذبة التي عفا عليها الزمن إلى ما لا نهاية واتباع سياسة تقوم على الكراهية والعداء والمطالب الإقليمية.

بعد انتهاء النزاع مباشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كانت أذربيجان هي التي بدأت عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين مع أرمينيا، مما سيساهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار والأمن الإقليمي الأوسع نطاقا. ومع انتهاء الحرب وحل النزاع فيما بعد، أعربت أذربيجان مرارا وتكرارا عن استعدادها للشروع في عملية استعادة علاقات حسن الجوار مع أرمينيا وبدء مفاوضات بشأن اتفاق سلام مع ذلك البلد، على أساس الاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الإقليمية.

وفي مرحلة ما بعد النزاع الحالية، تتمثل الأولوية المطلقة لأذربيجان في التعجيل بإحلال سلام طويل الأجل ومستدام. وفي هذه المرحلة الحرجة، يجب توجيه جميع الجهود نحو هدف جعل السلام في المنطقة لا رجعة فيه من خلال التوقيع على معاهدة سلام تستند إلى المبادئ الخمسة التي اقترحتها أذربيجان. فلا بديل عن السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نطالب أرمينيا بالتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في البيانات الثلاثية وتفاذي نصف عملية السلام

ولا تزال الحركة تشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي، مما أسهم، في جملة أمور، في زيادة تآكل المناخ الدولي المفضي إلى تعزيز الأمن الدولي. وقد جلب إلغاء المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة للسلام والاستقرار الدوليين ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا تزال الحركة تشعر بقلق بالغ أيضا إزاء العواقب الأمنية السلبية لنشر منظومات الدفاع بالقذائف الاستراتيجية الذي يمكن أن يُحدث سباق تسلح ويؤدي إلى مواصلة استحداث منظومات قذائف متقدمة وإلى زيادة في عدد الأسلحة النووية.

وترحب الحركة بالقرار 22/76 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، والقرار 31/73 المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، اللذين يؤكدان من جديد أهمية وإلحاحية هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واستعداد جميع الدول للمساهمة في بلوغ ذلك الهدف المشترك، وكذلك القرار 72/73، المعنون "تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي يؤكد من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يخدم مصلحة صون السلام والأمن الدوليين.

وتؤكد الحركة أنه بالرغم من أن التدابير الطوعية لكفالة الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم جزئيا في الحد من انعدام الثقة وتعزيز سلامة العمليات في الفضاء الخارجي في الأجل القصير، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن التبكير في وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر وضع أي أسلحة في الفضاء الخارجي، وكذلك التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تحيط الحركة علماً بالمناقشات المتعلقة بإعداد توصيات لتعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي خلال دورة هيئة نزع السلاح

يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء احتمال تسليح الفضاء الخارجي أو تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للحروب والنزاعات المسلحة. وتشدد الحركة على الأهمية القصوى للامتنال الصارم للاتفاقات القائمة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح المتصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، وللنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي. وتدعو الحركة أيضا إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

وتؤكد الحركة من جديد على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، من جميع جوانبه. وترفض الحركة إعلان الولايات المتحدة في عام 2018 أن الفضاء ساحة لخوض الحروب أو ساحة المعركة المقبلة، ومن ثم تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في جملة أمور؛ بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة مخصصة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في أقرب وقت ممكن، محيطة علماً بمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت في تقديمه روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح في 12 شباط/فبراير 2008 وتم تحديثه في عام 2014.

وإذ تحيط حركة عدم الانحياز علماً بالتقدم الكبير المحرز من خلال مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بالقرار 250/72، على النحو المبين في مشروع التقرير النهائي للفريق، وإذ تعرب عن خيبة أملها الشديدة لأن عضو الولايات المتحدة في الفريق عرقل توافق الآراء بشأن مشروع التقرير النهائي للفريق، فإن الحركة تشير إلى أن التقرير كان يمكن أن يمثل أساساً جيداً لمزيد من المفاوضات الرامية إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً.

وفي ذلك السياق، تشدد المجموعة على الحاجة الملحة إلى أن يكون كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بل ومن جميع أنواع الأسلحة الأخرى، لأن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلم العالمي وبقاء البشرية في المستقبل.

تشدد المجموعة الأفريقية على الأهمية القصوى للامتثال الصارم للاتفاقات القائمة للحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ذات الصلة بالفضاء الخارجي، وكذلك الامتثال للنظام القانوني القائم بشأن استخدام الفضاء الخارجي. وتدعو المجموعة أيضا إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

وتتشدد مجددا المجموعة على الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح حول إبرام صك ملزم قانونا ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

تشير المجموعة الأفريقية إلى اعتماد السياسة والاستراتيجية الأفريقية للفضاء في عام 2016، والتي تعتبرها إطارا سياسيا مهما لتحقيق برنامج أفريقي للفضاء الخارجي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتشير المجموعة أيضا إلى إنشاء وكالة الفضاء الأفريقية، وتؤكد من جديد أن الإمكانيات الهائلة لتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته ينبغي أن تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء وببنفس القدر. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة الأفريقية الأمم المتحدة إلى تعزيز وصول جميع الدول إلى الفضاء الخارجي على قدم المساواة ومن دون تمييز.

وتتشدد المجموعة أيضا على أهمية الإطار القانوني الدولي الذي يُمكن من استكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استنادا إلى مبدأي عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وفقا لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية، ولا سيما معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك

التابعة للأمم المتحدة لعام 2022. كما تحت الحركة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لها قدرات كبيرة في ميدان الفضاء، على المساهمة بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وما فتئت الحركة تؤكد على الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف عالمي وشامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف بكل جوانبها، يتم التفاوض المتعدد الأطراف بشأنه في إطار الأمم المتحدة. وينبغي لأي مبادرة بشأن هذا الموضوع أن تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لجميع الدول وحققها الأصيل في استخدام تكنولوجيات الفضاء في الأغراض السلمية.

السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية.

يجب مواصلة اعتبار الفضاء الخارجي والأجرام السماوية تراثا مشتركا للبشرية وصونها؛ وانطلاقا من روح التعاون، يجب استخدامها واستكشافها واستغلالها للأغراض السلمية لفائدة ومصصلحة جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مستوى تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي.

تشدد المجموعة الأفريقية على أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال إبرام صك ملزم قانونا يكمل الإطار القانوني الدولي. وترحب المجموعة بالقرار 22/76 المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" والقرار 23/76 المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، وكلاهما يؤكد من جديد أهمية وإلحاحه هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واستعداد جميع الدول للإسهام في بلوغ تلك الأهداف المشتركة. وترحب المجموعة أيضا بالقرار 55/76، المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي"، الذي يؤكد من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يصب في صالح صون السلم والأمن الدوليين.

الرابطة جميع الدول الأعضاء على احترام وكفالة التنفيذ الكامل لجميع صكوك الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى بدء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح حول إبرام صك ملزم قانونا ويمكن التحقق منه على الصعيد المتعدد الأطراف بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك حظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وبالنظر إلى أنه يتعين على جميع الدول أن تكفل إبقاء استخدام الفضاء الخارجي واستكشافه للأغراض السلمية، يجب على الجمعية العامة أن تؤدي دورا حيويا في تعزيز استمرار الحوار بشأن القضايا والتحديات الراهنة في ذلك الميدان. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، عملا بالقرار 231/76. ونحيط علما بالبيانات التي قدمتها الوفود والمؤسسات التي تسهم في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بما في ذلك ورقة العمل التي قدمتها الفلبين بشأن إيلاء الاعتبار الواجب للمساءلة. ونؤيد أيضا الأنشطة والمبادرات الأخرى التي تساعد على تعميق التفاهم حول المسائل المتعلقة بأمن الفضاء. وفي منطقتنا، قدم المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إسهامات في ذلك الصدد بتنظيم حلقات عمل عن أمن الفضاء. وتُقر الرابطة أيضا بالتقدم الكبير الذي أحرزته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وتؤكد الرابطة من جديد أيضا الحاجة إلى نهج عالمي متعدد الأطراف وشامل وغير تمييزي إزاء مسألة القذائف من جميع جوانبها، وأن يجري التفاوض بشأنه على نحو متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة. وينبغي لأي مبادرة بشأن هذا الموضوع أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحققها المتأصل في الاستخدام السلمي لتكنولوجيات الفضاء.

القمر أو غير ذلك من الأجرام السماوية. وترى المجموعة الأفريقية أن توصيات فريق الخبراء الحكوميين بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لا تزال تمثل إسهاما مهما في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويمثل التكوين المتعدد للحطام الفضائي الناجم عن التدمير المتعدد للمنظومات الفضائية شاغلا رئيسيا للمجموعة الأفريقية بسبب عواقبه على استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في المستقبل. لذلك، ينبغي أن تصبح مسألة التخفيف من الحطام الفضائي وحظر تكوينه المتعدد من خلال التدمير المتعدد للنظم الفضائية من بين أولويات عمل الأمم المتحدة. وينبغي التصدي للتحديات المتصلة بالأنشطة الفضائية، ولا سيما الحطام الفضائي، بطريقة لا تعرض للخطر تنمية البلدان النامية لقدراتها الفضائية السلمية.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد شهد العالم الكثير من التغيير منذ بزوغ فجر عصر الفضاء قبل ستة عقود تقريبا. وقد استفاد المجتمع الدولي استفادة هائلة من التحسينات التي أدخلت على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والقطاع المالي التي أتاحتها التكنولوجيا الفضائية.

في الاجتماع الخامس والخمسين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المنعقد في 3 آب/أغسطس 2022 في بنوم بنه، أشار وزراء خارجية الرابطة إلى المناقشات المتعددة الأطراف الجارية بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، مثل الفضاء الخارجي. وأكدوا من جديد أن الوصول إلى الفضاء الخارجي حق غير قابل للتصرف لجميع الدول، وأن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يقتصر على الأغراض السلمية ولمنفعة البشرية جمعاء. ويجب الاضطلاع بجميع الأنشطة في الفضاء الخارجي وفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي.

وتؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه يكتسيان أهمية حيوية. وتحت

في هذا المجال الحيوي، مما يتطلب وضع صك دولي ملزم قانوناً يحول دون انطلاق سباق تسلح في الفضاء الخارجي

ثانياً، إن أي مسعى لتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي يجب أن يهدف إلى حماية مصالح جميع الدول. ويجب ألا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى عرقلة ممارسة الدول لحقها الأصلي في الاستخدامات السلمية والمشروعة للفضاء الخارجي التي لا تتصل بالتسلح.

ثالثاً، تشدد المجموعة العربية على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالاً سلمياً خالياً من النزاعات، وبالتالي فإن الصك الدولي الملزم المنشود لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن يشمل حظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، دفاعية كانت أم هجومية، وحظر أي هجوم مسلح على الأجسام الفضائية، أو الإضرار المتعمد بها، وحظر تطوير أو تجربة أية أسلحة أو تقنيات يكون غرضها الوحيد القيام بهجمات مسلحة على الأجسام الفضائية، مع وضع الآليات والإجراءات التي تُمكن من التحقق من تلك الالتزامات في إطار متعدد الأطراف.

رابعاً، نود التشديد على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وإدراج الدول النامية في مجموعة الدول التي تستخدم التطبيقات والأنشطة الفضائية. ومن هذا المنطلق تنوّه المجموعة العربية بالتقدم المُحرز في إطار المناقشات الموضوعية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتوصل إلى عناصر موضوعية لصك قانوني ملزم بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وفقاً لقرار الجمعية العامة 250/72، والذي يمكن أن يُمَثِّل إسهاماً في أي مفاوضات مستقبلية في هذا الشأن.

تدعو الدول العربية إلى استمرار العمل من أجل الشروع في مفاوضات في إطار الأمم المتحدة بشأن هذا الصك القانوني المتعدد الأطراف لسد الثغرات القائمة في المنظومة القانونية الدولية المنظمة لأنشطة الدول في الفضاء الخارجي، حيث تتزايد المخاطر في ضوء الاعتماد المطرد على تقنيات الفضاء الخارجي في عدد من المجالات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية، بالتوازي مع تزايد مستويات التوتر والتنافس العسكري على الصعيد الدولي.

ما برحنا ندعو إلى مواصلة العمل من أجل تخفيف آثار الحطام الفضائي من خلال المنتديات المعنية المتعددة الأطراف، ونحن على استعداد للمشاركة مع جميع الأطراف في المضي قدماً بتلك الخطة.

إننا إذ نشدد على أن الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي ينبغي ألا تظل حكراً على مجموعة صغيرة من الدول، نكرر دعوتنا إلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي لديها قدرات فضائية كبرى، بالإسهام بهمة في تحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي كشرط أساسي لتعزيز التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وصون السلم والأمن الدوليين.

أخيراً، تشجع الرابطة على تعزيز برامج بناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية، لضمان بقاء الفضاء الخارجي، من حيث المبدأ والممارسة، تراثاً مشتركاً للبشرية، وبإمكان جميع الدول الاستفادة منه.

السيد الطائي (العراق): تؤيد المجموعة العربية البيان الذي أُدلي

به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤمن المجموعة العربية بأن من المهم أن يظل استخدام الفضاء الخارجي قاصراً على الأغراض السلمية. ويجب حظر أنواع التسلح أو النزاعات المسلحة في الفضاء الخارجي. وقد أدت الاتفاقيات الدولية الحالية دوراً إيجابياً في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه. غير أن تلك الاتفاقيات أصبحت الآن بحاجة إلى تطوير ملموس لتتماشى مع أحدث التطورات، وإعلان عدد من الدول عن تطوير قدراتها إما لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو لشن هجوم مسلح على السواتل والأصول في الفضاء الخارجي. نود أن نشدد على أن الأولويات العربية في هذا الصدد تقوم على المبادئ التالية.

أولاً، إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية. ولذلك، يجب تدوين جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي تحت رعاية الأمم المتحدة بغية ضمان مبادئ الشمولية والعالمية، وإعمال قاعدة التوافق الدولي

المبادرة عالمية، فإن مجموعة معينة من الدول التي تمتلك بالفعل تلك الوسائل ستفرد بميزة عن غيرها في ذلك، في حين أن البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية، ستتعرض للتمييز. وكل ذلك يتفاقم بسبب عدم وجود تعريف للقذائف المضادة للسوائل واختبارها، وعدم وجود آلية للتحقق من ذلك الالتزام السياسي.

نؤكد من جديد ضرورة اتخاذ خطوات عملية لبدء مفاوضات بشأن وضع صك شامل وملزم قانوناً يمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ويكفل عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الشروع، في أقرب وقت ممكن، في وضع هذا الصك للحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية لصالح البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد كارتشماج (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة آيسلندا والنرويج، وهما عضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلاً عن جورجيا وموناكو وسان مارينو.

يشارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنشاط في تعزيز الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة للجميع، من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر أساسي لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ولضمان الاستخدام الحر للفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ويسلم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بأن الفضاء الخارجي مشاع عالمي يستخدم لصالح البشرية جمعاء، بما يعزز

وترحب المجموعة العربية أيضاً بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، عملاً بالقرار 231/76. وتتطلع المجموعة إلى المشاركة الإيجابية في أعمال الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العمل وتكليف أعماله بالنجاح، للإسهام في دفع الجهود الدولية نحو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن بيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والصين، ونيكاراغوا وبلدي، الاتحاد الروسي، أود أن أألي ببيان مشترك بشأن مبادرة التعهد بالالتزام سياسي بعدم إجراء تجارب إطلاق للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل.

ويرى الاتحاد الروسي، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ونيكاراغوا أن الالتزام السياسي المقترح بعدم إجراء تجارب تتعلق إطلاق القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها غير كافية لضمان الطابع السلمي الخالص للأنشطة في الفضاء الخارجي أو للتصدي للتحديات التي ينطوي عليها منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على النحو المنصوص عليه في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام 1978.

والمبادرة المتعلقة بهذه الأسلحة المضادة للسوائل، والتي ترد في مشروع القرار A/C.1/77/L.62، بشأن تجارب إطلاق للقذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل، المعتمد خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، تنطوي على قصور كبير. واعتماد ذلك الالتزام لا يعني الامتناع عن تطوير أو تصنيع هذه المنظومات المضادة للسوائل، أو استخدامها في التجارب القتالية أو غير المدمرة المضادة للسوائل. كذلك لم ينص المشروع على القضاء على هذه الأسلحة الموجودة بالفعل. نتيجة ذلك، وبقدر ما يمكن أن تصبح

على تلك الخدمات. وعلاوة على ذلك، فإن طابع الاستخدام المزدوج للعديد من الأجسام والمنظومات الفضائية يطرح تحديات عندما يتعلق الأمر بحماية الموجودات الفضائية وتحديد التهديدات والتمييز بين السلوكيات غير الضارة والسلوكيات التي يحتمل أن تشكل تهديدا. ويمكن للمخاطر أو التهديدات التي تتعرض لها الموجودات الفضائية بدورها أن تؤثر سلبا على القطاعات التي تعتمد على الأنشطة ذات الصلة بالفضاء، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار كبيرة على البنى التحتية الحيوية والاقتصادات والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، يشدد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ضرورة التصدي بشكل أفضل للمخاطر والتهديدات المتزايدة التي تنشأ عن تلك التطورات والتي تؤدي إلى تحديات تهدد أمننا.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استحداث الأسلحة المضادة للسواتل واختبارها واحتمال انتشارها، ونشدد على أهمية التعجيل بالتصدي لهذه التطورات الخطيرة والمزعزعة للاستقرار بشدة، وذلك في إطار الجهود الدولية الرامية إلى منع التهديدات التي تتعرض لها الأجسام في الفضاء الخارجي. ومن بين أشد التهديدات الوشيكة تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، والتي يمكن أن تكون آثارها الأكثر ضررا تدمير الساتل المستهدف، فضلا عما يترتب على ذلك من توليد لحطام فضائي متعدد. ونحث جميع الدول على الامتناع عن هذه الأنشطة لأنها لا تسبب ضررا لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية فحسب، بل وتزيد أيضا من خطر سوء التقدير أو التصعيد غير المقصود أو غير المنضبط. وفي ذلك الصدد، نرحب بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها بعدم إجراء تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، ونؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/C.1/77/L.62، بشأن تجارب القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسواتل، الذي قدمته الولايات المتحدة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة إجراء الاتحاد الروسي تجربة سلاح حركي مباشر الصعود مضاد للسواتل ضد ساتله كوزموس - 1408، مما أدى إلى تدميره بقديفة، بوصفه عملا واضحا من أعمال السلوك

تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعتمد من المنظومات والخدمات الضرورية اليوم لكل من الرفاه والأمن بشكل مباشر أو غير مباشر على الفضاء. ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، وكذلك القوانين الدولية الأخرى الواجبة التطبيق والمبادئ التوجيهية التي وضعت في إطار الأمم المتحدة، هي حجر الزاوية في الإدارة العالمية للفضاء الخارجي. ولذلك، فإننا نشدد على أهمية الاضطلاع بالأنشطة الفضائية وفقا لذلك.

ونشدد على أن الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ للسلوكيات المسؤولة يمثل خطوة أولى هامة للحفاظ على أمن الفضاء، والتي ينبغي أن تشمل جميع التهديدات ذات الصلة. والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، المنشأ بموجب القرار 76/231، أداة مفيدة لتشكيل توافق دولي في الآراء وبناء الفهم المشترك والثقة اللازمين لاتخاذ خطوات أكثر طموحا، مما قد يؤدي إلى وضع صكوك جديدة شاملة وفعالة ويمكن التحقق منها وملزمة قانونا مصممة لتغطية جميع التهديدات ذات الصلة والإسهام في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتحقيق نتيجة إيجابية في عام 2023.

ويسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنشاط في عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجانها الفرعية ويدعمونه، ونرحب بالتقدم المحرز في تحقيق استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل.

يزداد ازدحام البيئة الفضائية والتنازع والتنافس عليها. والفضاء الخارجي مجال شهدنا فيه عددا كبيرا من التحديات لأمننا المشترك في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يستحق اهتمامنا الكامل، بما في ذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة وما بعدها. ويشكل تدمير الأجسام الفضائية أو انقطاع خدماتها تهديدات ومخاطر على المجتمعات الموصولة بشبكة الإنترنت والتي تعتمد بشكل متزايد

السيدة كاسلز (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الفضاء جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية في كندا وفي جميع أنحاء العالم. إنه يربط بيننا ويزودنا بالمعلومات، مما يتيح لنا القيام بكل شيء من التنقل إلى توفير خدمات الهاتف الخليوي إلى المعاملات المالية. وفي حين أن الانتشار السريع للأنشطة الفضائية يتيح فرصة كبيرة للبشرية، فإن قدرة جميع العمليات الفضائية على البقاء معرضة بشكل متزايد للتهديدات الطبيعية والتهديدات التي هي من صنع الإنسان على حد سواء. ومما يزيد من تفاقم هذا التحدي تزايد عدد الجهات الفاعلة في مجال الفضاء وعدم وجود نظام أكثر تطوراً للقواعد الدولية التي تحكم الأنشطة الفضائية.

ولا تزال كندا ملتزمة بالعمل مع الدول وأصحاب المصلحة للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة ومستدامة في الفضاء الخارجي. وتؤيد كندا بقوة القرار 75/36 والمبادرات ذات الصلة، مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، وتشكل هذه القرارات خطوة جديرة بالترحيب نحو اتباع نهج جديد إزاء أمن الفضاء، وهي مهمة لدفع عجلة التقدم بشأن تلك المسائل، بالنظر إلى المأزق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح.

وما زلنا ملتزمين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكن الجمود الحالي لا يمكن أن يستمر، خاصة بالنظر إلى الوتيرة التي تستمر بها الأنشطة الفضائية في الزيادة. وقد حان الوقت لاتباع نهج عملي يمكن التحقق منه ويتضمن أوصافاً موضوعية للسلوك المسؤول. ويسرنا أن الدورتين الأوليين للفريق العامل المفتوح العضوية قد شهدتا مشاركة موضوعية من جانب عدد من الدول بشأن تلك المسائل وأن هناك اعترافاً متزايداً بأن قواعد السلوك المسؤول لها دور هام في تعزيز أمن الفضاء.

إن إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن التزامها بعدم إجراء تجارب باستخدام القذائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل مثال واعد على أحد قواعد السلوك هذه. ويكتسي وضع حد لهذه التجارب أهمية

غير المسؤول في الفضاء الخارجي. لقد ولدت التجربة كمية كبيرة من الحطام الفضائي الذي يشكل خطراً متكرراً على الأنشطة الفضائية المأهولة وغير المأهولة، بما في ذلك في محطة الفضاء الدولية. وإجراء هذه التجارب أمر خطير ومزعزع للاستقرار بشدة لأنه يمكن أن يؤدي إلى تدهور الثقة بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، مما يعزز الاعتقاد بوجود تهديدات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول على الامتناع عن هذا السلوك غير المسؤول. وهذا تذكير قوي بالحاجة الملحة إلى الدفع قدماً بالمناقشات الدولية بغية الاتفاق على معايير وقواعد ومبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي وغيرها من تدابير الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها، مع ضمان الامتثال للقانون الدولي القائم.

ونظراً لطابع الاستخدام المزدوج للعديد من المنظومات الفضائية، من دون استبعاد إمكانية وضع صكوك جديدة ملزمة قانوناً في المستقبل، يعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن اتباع نهج قائم على السلوكيات هو أكثر الطرق عملية وفورية للمضي قدماً لتحسين أمن الفضاء اليوم. ويشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أن الأطر الملزمة قانوناً في نطاق الأمن الفضائي مستقبلاً ينبغي أن تكون فعالة ويمكن التحقق منها وينبغي أن تهدف إلى تغطية جميع التهديدات ذات الصلة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مقتنعين بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تسهم إسهاماً هاماً في أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها. وسنواصل الدعوة إلى السلوكيات المسؤولة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن اتباع نهج شامل للتصدي للتحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجه الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بوصفهم من أشد المؤمنين بتعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة، يظلون ملتزمين التزاماً تاماً بالمشاركة النشطة والبناءة في النهوض بأمن الفضاء وإدارة الفضاء، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة.

إن موقفنا الثابت منذ زمن طويل هو أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى هي تراث مشترك للبشرية. ولا يجوز استخدامها واستكشافها والانتفاع بها إلا للأغراض السلمية ولمنفعة جميع الأمم ولصالحها. ومع تزايد خطر تسليح الفضاء الخارجي وعسكرته، أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمراً متزايد الإلحاح. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على ثلاث نقاط بارزة:

أولاً، ينبغي التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الفضاء الخارجي بطريقة شاملة. وينبغي لجميع الدول أن تبذل جهوداً لمنع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. يشمل ذلك نشر قدرات فضائية وأرضية ضد عسكرة الفضاء الخارجي.

ومع التسليم بأهمية الصكوك الدولية القائمة بشأن الفضاء الخارجي، بما فيها معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، فإنها غير كافية لردع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. وفي ذلك الصدد، ثمة حاجة إلى توطيد ذلك النظام وتعزيزه ودعم فعاليته.

لذلك تكرر إندونيسيا دعوتها إلى التفاوض الفوري وإبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يسهم إبرام صك من هذا القبيل في منع تزايد مخاطر وتهديدات تسليح الفضاء الخارجي. ثانياً، تعتقد إندونيسيا أن وضع المعايير والقواعد وتحديد السلوك المسؤول ينبغي أن يكون لبنة نحو منع حدوث سباق تسلح. إن وضع قواعد ومعايير ومبادئ السلوك المسؤول يُعتبر تدبيراً تكميلياً في اتجاه إمكانية صياغة صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ثالثاً، تسلّم إندونيسيا بأهمية زيادة تدابير الشفافية وبناء الثقة. ويشمل ذلك تقاسم البيانات والمعلومات الدقيقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويمكن لتدابير الشفافية وبناء الثقة أن تيسر الوثوق وتقلل من سوء الفهم وتمنع نشوب النزاعات. لقد اضطلعت تلك التدابير بالفعل،

للحد من التوترات في الفضاء ومنع توليد الحطام، الذي يشكل خطراً على جميع الأفراد والمركبات الفضائية العاملة. وقد انضمت كندا إلى ذلك الالتزام في الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية في أيار/مايو، ويسرنا أن عدداً من الدول الأخرى قد حذت نفس الحذو. وتشجع كندا جميع الدول على الانضمام إلينا في اعتماد مشروع القرار المتعلق بتجارب الفضائف المدمرة المباشرة الصعود المضادة للسوائل (A/C.1/77/L.62) بغية تعزيز قاعدة عالمية تعزز أمن الفضاء.

وهناك نقاش مستمر فيما بين الدول بشأن مزايا النهج القائم على السلوك والتفضيل الواضح من جانب البعض للصكوك الملزمة قانوناً. لا ينبغي لتلك النهج أن تكون متناقضة. فيمكن للقواعد العملية للسلوك المسؤول المعتمدة على نطاق واسع أن تصبح في المستقبل قانوناً دولياً ملزماً قانوناً. ويجب أن نواصل المضي قدماً بخطوات عملية في الأجل القريب تعزز الثقة والشفافية والاطمئنان فيما بين الدول إلى أن نتمكن من تدوين قواعد السلوك في شكل قانون. ومن شأن ذلك أن يقلل من احتمال سوء الفهم وسوء التقدير ويمنع الأعمال العدائية في الفضاء ومنه وعبره.

(تكلمت بالفرنسية)

ويعالج النهج القائم على السلوك أيضاً الطائفة الواسعة من السلوكيات غير المسؤولة التي تؤدي إلى سوء الفهم وتضعف سلامة الفضاء للجميع. وهناك أيضاً سلوكيات مسؤولة تعزز الثقة وتمكّن من تحسين الفهم وتعزز أمن الفضاء. إن تشجيع السلوك المسؤول الذي يتسق مع المعايير الدولية القائمة هو أفضل طريقة لصون السلام والأمن الدوليين.

إن وجود بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة هو في صالح البشرية جمعاء ولأجل الفوائد الهامة التي نستمدّها من الفضاء. وتتطلع كندا إلى مواصلة العمل مع جميع الدول لتحقيق تلك الأهداف المشتركة.

السيد بارنوهادينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

بشأن القدرات التي نعتمد تطويرها في السنوات المقبلة. وكما هو منصوص عليه في الاستراتيجية الفضائية الدفاعية الفرنسية المعتمدة في عام 2019، تعتمد فرنسا تطوير قدراتها في مجال الاستخبارات الاستراتيجية ودعم العمليات العسكرية، وتوسيع قدراتها في مجال الإلزام بأحوال الفضاء لتحديد وتصنيف الأعمال غير الودية أو العدائية، وتطوير قدرة دفاعية في الفضاء لحماية مصالحها الفضائية والدفاع عنها. تتماشى تلك الاستراتيجية الدفاعية مع القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، فيما يتعلق بالثقة وأمن الفضاء، فإن فرنسا مقتنعة بأن التمييز بين السلوك المسؤول والسلوك الذي يمكن أن يهدد أو يقوض أمن الفضاء هو الوسيلة التي تتسم أكثر من غيرها بأنها ملموسة وعملية وقابلة للتطبيق الفوري لتعزيز الثقة فيما بين الجهات الفاعلة. لذلك نرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بتحديد ما يمكن أن يكون مبادئ وقواعد ومعايير السلوك المسؤول في الفضاء. ونأمل أن تولّد تلك العملية زخماً إيجابياً لوضع معايير طوعية. وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء وإلى تدابير فعالة للتحقق، فيمكن عندئذ استخدام ذلك العمل في المناقشات المقبلة بشأن إمكانية وضع صك ملزم قانوناً وفقاً للقرار 76/231. هذا النهج التدريجي هو الآن النهج المرجح أن يسفر عن تحقيق نتائج تشارك فيها جميع الدول.

ومن المهم أن ندعم بالكامل عمل هذا المحفل التفاعلي الشامل للجميع الذي بدأ يؤتي ثماره بالفعل من خلال ثراء تبادل الآراء التي يولدها. وسنظل نشارك حتى اختتام تقرير الفريق في الدورة المقبلة. ولن يسفر ذلك العمل عن أفضل النتائج إلا إذا تمكنت جميع الدول من المشاركة الكاملة دون إحالته إلى محافل أخرى قد تكرر الجهود.

إن مشروع معاهدة عدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح، ومشروع القرار ذي الصلة A/C.1/77/L.67، المقدم إلى اللجنة الأولى، تشوبهما أوجه قصور كثيرة. فهما لا يحددان ماهية السلاح في الفضاء الخارجي، ولا يعالجان تحدي التحقق، ومن ثم يمكن أن يسفرا عن زيادة انعدام الثقة واحتمال

إلى حد ما، بأدوار نشطة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. غير أن لها حدودها، خاصة لأنها ليست ملزمة قانوناً.

وفي هذا الصدد، لا يمكن لأي تدابير ترمي إلى تعزيز الشفافية والثقة والأمن في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية أن تحل محل الجهود الرامية إلى وضع اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، تقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة سلمية ومأمونة ومستقرة وآمنة ومستدامة في الفضاء الخارجي.

السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أدلي بعدة ملاحظات استكمالاً للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

تلتزم فرنسا بالحفاظ على بيئة فضائية آمنة، وكذلك باحترام القانون الدولي الذي ينطبق تماماً على الأنشطة الفضائية، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لعام 1967، مثل حرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية. ويجب علينا، قبل كل شيء، أن نمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

إن أمن الأنشطة الفضائية وجدواها في الأجل الطويل أمران أساسيان إذا أردنا منع تدهور ظروف استخدام الفضاء الخارجي والحفاظ على إمكانية وصول الأجيال المقبلة إلى الفضاء. إن الفوائد التي نستمدّها من التطبيقات الفضائية اليوم يمكن أن تهددها مخاطر الحوادث أو الأعمال المتعمدة أو حتى الأعمال العدائية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم انتشار الحطام الفضائي وتهدد سلامة وأمن واستدامة استخدام الفضاء. ولمواجهة تلك التحديات، نحتاج إلى مزيد من الشفافية والثقة.

أولاً، فيما يتعلق بالشفافية، فقد اختارت فرنسا، من جانبها، أن تكون شفافة تماماً بشأن عقيدتها وسياساتها في مجال الفضاء، وكذلك

في الأجل القصير، هناك حاجة واضحة إلى صك ملزم قانوناً يكمل الإطار القانوني الدولي القائم بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وسد الثغرات القانونية القائمة في هذا المجال.

وينبغي أن يكون لهذا الصك الملزم قانوناً نطاق شامل يشمل في المقام الأول المحظورات التالية: أولاً، نشر أي أسلحة - دفاعية أو هجومية - في الفضاء الخارجي؛ ثانياً، التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السوائل أو أي أصول من الفضاء الخارجي؛ ثالثاً، التدخل الضار المتعمد الذي يعطل الأداء الطبيعي لأصول الفضاء الخارجي؛ ورابعاً، استحداث وتجريب وتكديس الأسلحة المصممة خصيصاً لغرض وحيد هو مهاجمة أصول الفضاء الخارجي أو نشرها أو استخدامها كسلاح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن كل واحدة من تلك المحظورات، الواردة في هذا الصك الملزم قانوناً، يمكن أن تخضع لتدابير تحقق محددة، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات التي يمكن استكمالها بتدابير الشفافية، فضلاً عن آلية للمشاورات وتسوية المنازعات. ونعتقد كذلك أن ذلك الصك يمكن تصميمه لتجنب أي انتهاك للاستخدام الكامل للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أو التكنولوجيات ذات الاستخدام مزدوج من قبل جميع الدول لأغراض أخرى غير التسلح. ويمكن تحديد التعاريف المطلوبة بسهولة بطريقة تتجنب مثل هذا التعدي. ويمكن إحراز التقدم بنهج تدريجي، بما في ذلك من خلال وضع قواعد ملزمة لسلوك الدول في الفضاء الخارجي.

وفي ذلك السياق، تذكر مصر مرة أخرى بالتقدم الموضوعي الذي أحرز خلال مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ عملاً بالقرار 250/72، والذي شهد مستوى ملحوظاً من العمق في المناقشات المتعلقة بجميع الجوانب القانونية والتقنية المثيرة للجدل. وقد نوهت مصر مع التقدير بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، عملاً بالقرار 231/76، الذي ينبغي أن يكون خطوة أخرى نحو الحفاظ على فضاء خارجي آمن ومأمون يمكن أن يمهّد الطريق أيضاً لوضع قواعد ملزمة قانوناً في هذا المجال.

سوء الفهم بشأن أنشطة الدول ونواياها. علاوة على ذلك، وبما أن غالبية الموجودات الفضائية هي الآن ذات استخدام مزدوج، فإن التمييز بين القدرات العسكرية والمدنية، تلك التي تشكل تهديداً أو لا تشكل تهديداً، واختيار حظر بعضها دون البعض الآخر في نهاية المطاف، هو أمر صعب وسيكون له حتماً تأثير على التنمية التكنولوجية والاقتصادية لجميع الدول، بما فيها الدول الناشئة المرتادة للفضاء.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع المعاهدة والمبادرات ذات الصلة لا تتصدى لجميع التهديدات، بما في ذلك التهديدات الأرضية التي تطلق في الفضاء، مثل تلك التي تشكلها التجارب المدمرة للقذائف المضادة للسوائل ذات الصعود المباشر. وفي ذلك الصدد، نؤيد مشروع القرار A/C.1/77/L.62، الذي قدمته الولايات المتحدة، والذي يدعو إلى عدم إجراء تلك التجارب. وتلك هي الخطوة الأولى نحو قاعدة يجب أن تصبح عالمية وأن تطبق بالتساوي على الجميع. ويبين هذا التدبير الواعد أنه يمكننا أن نتقدم نحو جعل الفضاء مجالاً آمناً وخالياً من النزاعات لأنشطة الجميع من خلال تحديد السلوكيات غير المسؤولة أو التهديدية معاً والمعايير الموضوعية والعملية والملموسة التي ستمكننا من إدارتها. ويمكن للأعضاء أن يعولوا على فرنسا لمواصلة كونها قوة دافعة في هذا العمل لتحقيق ذلك الهدف.

السيد حجازي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيانات التي أدلى بها ممثلو العراق ونيجيريا وإندونيسيا بالنسبة عن مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي.

إن الفضاء الخارجي هو تراثنا المشترك، الذي تملكه جميع شعوب العالم على قدم المساواة، وهو رصيد مشترك للبشرية. وفي عالم اليوم، تعتمد جميع جوانب الأنشطة البشرية على الأرض تقريباً بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تكنولوجيات الفضاء الخارجي. ومع مراعاة التقلب الشديد في بيئة الفضاء الخارجي، يجب ألا يسمح بتحويلها إلى ساحة للنزاعات العسكرية التي يمكن أن تكون لها آثار كارثية. ومن دون المساس بالقيمة الممكنة لتدابير الشفافية وبناء الثقة كتدبير مؤقت

الجديدة السريعة التطور، لا تزال بحاجة إلى معالجة كافية. ويظل التحدي التقني المتمثل في التحقق من خصائص أي جسم في الفضاء لتقييم ما إذا كان سلاحاً أم لا كبيراً. ويساعدنا عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية على النظر في نهج بديل.

وقد قدمت أستراليا، في ردها أستراليا على تقرير الأمين العام لعام 2021 (A/76/77)، المبدأ التالي لتوصيف الإجراءات أو الأنشطة في الفضاء. إن السلوكيات المسؤولة هي الإجراءات أو الأنشطة التي يتم الإبلاغ عنها بوضوح، وتتجنب المفاجأة وتحترم سلامة وأمن الجهات الفاعلة والمستفيدين الآخرين وتسهم في الاستقرار أو الحد من المخاطر وتتجنب إثارة التوترات. والسلوكيات غير المسؤولة هي أي أفعال لا تقي بالتوقعات المذكورة أعلاه أو يمكن أن تحدث خطراً عمداً أو عن غير قصد، أو كلا الأمرين، أو تتطلب مناورات طارئة لتقليل خطر الاصطدام أو تهدد أو تتداخل بطريقة أخرى مع التشغيل العادي للأجسام الفضائية في وقت السلم.

وفي ذلك الإطار، ننطلق إلى وضع معايير طوعية غير ملزمة للسلوكيات المسؤولة. ويمكن أن يكون وضع النظم والقواعد والمبادئ مكملاً للقانون الدولي القائم وقد يمهّد الطريق لوضع صكوك إضافية ملزمة قانوناً في المستقبل. وكما رأينا في إنشاء معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، فإن وضع صك ملزم قانوناً عملية متكررة تقوم على مناقشات مفتوحة وشاملة.

إننا بحاجة إلى وضع نهج جديد لمعايير السلوك لحماية البيئة الفضائية. ويمكن أن يكون لذلك آثار بعيدة المدى على أمن الفضاء. وقد التزمت الولايات المتحدة التزاماً هاماً، في وقت سابق من هذا العام، بالامتناع عن إجراء تجارب مدمرة مباشرة للقذائف المضادة للسواتل. فتلج التجارب غير مسؤولة ويمكن أن تولّد كميات كبيرة من الحطام، ما يلحق الضرر بالبيئة الفضائية ويشكل خطراً على الموجودات الفضائية لجميع الدول. ويمكن أيضاً اعتباره سلوكاً مهدداً، يسهم في عدم الاستقرار الجيوسياسي وانعدام الأمن ويمكن أن يؤجج سباق التسلح.

وقد شاركت مصر وسري لانكا مرة أخرى في تقديم مشروع القرار السنوي المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/77/L.3). ومن ذلك المنطلق، رحبنا باتخاذ القرار السنوي (القرار 22/76) بتوافق الآراء في الدورة السادسة والسبعين، ونود أن نحافظ على روح توافق الآراء في ذلك الصدد. وننتقل إلى دعم جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار الهام ذاك، الذي يحاول سد الفجوات وإيجاد أرضية مشتركة لإحراز مزيد من التقدم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واعتماده.

وأخيراً، تعيد مصر تأكيد استعدادها لدعم أي جهد ذي مصداقية يكمل المبادرات القائمة ويهدف إلى وضع قواعد تمهّد الطريق لإبرام صكوك ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

السيدة ماكنتاير (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يمس الفضاء بشكل متزايد كل جانب من جوانب حياتنا، من الاقتصاد العالمي وشبكات الاتصالات الدولية إلى القدرات العسكرية والدفاعية على الصعيد العالمي. ويتعين على جميع الدول أن تتصرف بمسؤولية في الفضاء. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفقنا قبل عام في هذا المحفل على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وقد بدأ الفريق العامل، الذي اجتمع مرتين هذا العام، مناقشة هامة سعياً إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وترى أستراليا أن وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول سيكمل الصكوك الدولية القائمة ويدعم مصلحتنا المشتركة في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين.

ولا تزال لدى أستراليا تحفظات قوية على مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وقد أعربنا منذ وقت طويل عن قلقنا من أن التحديات المتعلقة بتعريف السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالأجسام الفضائية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات

وقد التزم الاتحاد الروسي، منذ بداية استكشاف الفضاء، بسياسة ثابتة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ونعتقد، في ذلك الصدد، أنه يجب علينا أن نتفق في أقرب وقت ممكن على صك دولي ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما دعا إلى ذلك اليوم ممثلو العديد من البلدان النامية في غرفة الاجتماعات هذه. ويوفر مشروع المعاهدة الروسية - الصينية بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي بالفعل الأساس لهذا العمل. ويمكن أن يتضمن مشروع المعاهدة الذي اقترعناه حظراً على نشر جميع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء الخارجي أو منه أو ضده.

كما ندعو الدول إلى الالتزام باتخاذ التدابير التالية. يجب عليها ألا تستخدم الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي كأسلحة ضد أي أهداف على الأرض أو في الجو أو في الفضاء الخارجي؛ وألا تدمر أو تتلف أو تعطل أو تغير مسار طيران الأجسام الفضائية التابعة لدول أخرى؛ أو تستحدث أو تختبر أو تنشر أسلحة فضاء خارجي من أي نوع لأي مهمة، بما في ذلك منظومات الدفاع المضادة للسواتل، لاستخدامها ضد أهداف على الأرض أو في الجو، فضلاً عن إزالة المنظومات التي في حوزتها بالفعل؛ والامتناع عن إجراء تجارب المركبات الفضائية المأهولة أو استخدامها للأغراض العسكرية، بما في ذلك الأسلحة المضادة للسواتل؛ وألا تساعد أو تشجع الدول الأخرى أو مجموعات الدول أو المنظمات الدولية والحكومية وأي منظمات غير حكومية، بما في ذلك الكيانات القانونية غير الحكومية المنشأة أو المسجلة أو الموجودة في الأراضي الخاضعة لولايتها أو سيطرتها أو كلا الأمرين، على المشاركة في الأنشطة المذكورة.

ونعتقد أن مبادرة روسيا الدولية بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، التي هي في الوقت الحاضر الصك الفعال الوحيد لإبقاء الفضاء خالياً من الأسلحة، ينبغي اعتبارها خطوات

ومن الواضح أن الدول الملتزمة بالاستخدام السلمي للفضاء ومنع سباق التسلح ينبغي أن تتبنى تلك المبادرة. ولهذا السبب يسرني أن أعلن أن أستراليا ستشارك الولايات المتحدة وعدد متزايد من الدول الأخرى الالتزام بعدم إجراء تجارب مدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. ونشارك في دعوة جميع الدول إلى الانضمام إلى المبادرة والكف عن ممارسة ولدت بالفعل عدة آلاف من قطع الحطام وأدت إلى مزيد من التوترات بين الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيان الأول في حق الرد محدد بخمس دقائق، والبيان الثاني بثلاث دقائق.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا مضطرون إلى أخذ الكلمة لممارسة حق الرد للرد على الاتهامات غير المؤسسة التي وجهها وفد الاتحاد الأوروبي ضد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي التي يقوم بها بلدنا.

ونود تقديم التوضيح اللازم بشأن التجربة الناجحة التي أُجريت في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. فقد أجرت وزارة الدفاع الروسية تجربة أصابت المركبة الفضائية الروسية المعطلة، Tselina-D، التي كانت في المدار منذ عام 1982. ونفذ هذا النشاط في امتثال صارم للقانون الدولي، بما في ذلك معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام 1967، ولم يكن موجهاً ضد أحد. وبالنظر إلى التوقيت والمدار اللذين ينطوي عليهما إجراء التجربة، فإن الحطام الناتج عن ذلك لا يشكل تهديداً أو يتعارض مع عمليات أي محطة فضائية أو جسم أو نشاط. وقد سجل الحطام في مركزنا الرئيسي للاختبار والتحكم في النظم الفضائية ورُصد على النحو الواجب إلى حين تفككه. وقد خُطِّط لهذه الأنشطة ونفذت كجزء من جهود وزارة الدفاع الروسية لضمان قدرتها على الدفاع ضد الأضرار المفاجئة التي تلحق بالأجسام الفضائية لدول أخرى لأمن البلد في الفضاء الخارجي وعلى الأرض، الآن وفي المستقبل.

إلى ضمان بقاء الفضاء الخارجي خاليا من النزاع، ولطالما دعت إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وكثيرا ما نسمع الحجة الزائفة التي مؤداها أننا إذا كنا نعمل على وضع معايير وقواعد ومبادئ للسلوك المسؤول، فإننا لا نعمل بالتالي على تحديد الأسلحة. وذلك أمر غير صحيح. فالمعايير هي عناصر للحد من المخاطر، والحد من المخاطر عنصر من عناصر تحديد الأسلحة. وكما يبين مشروع قرارنا A/C.1/77/L.62، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بإحراز تقدم في وضع تدابير الشفافية وبناء الثقة ومعايير السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التفاوض على اتفاق ملزم قانونا بشأن التجارب المدمرة للقذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر. وقد يكون ذلك أيضا نموذجا للتدابير الملزمة قانونا في المستقبل. وتحت الولايات المتحدة جميع الدول على الاعتراف بأن إجراء المزيد من تجارب تدمير القذائف المضادة للسواتل ذات الصعود المباشر ليس في مصلحة أحد، وعلى تأييد مشروع القرار وجعل ذلك الالتزام مبدأ رئيسيا لأمن الفضاء.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/00.

مؤقتة. وتشارك بالفعل أكثر من 30 دولة مشاركة كاملة في تلك المبادرة. ونعيد تأكيد استعدادنا لمناقشة كامل نطاق مسائل أمن الفضاء مع جميع الدول المهتمة. ونحن مقتنعون بأن الشروع في مفاوضات بشأن إبرام اتفاق دولي يحظر نشر الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو بمساعدتها هو الطريق الصحيح الذي ينبغي اتباعه نحو تخفيف حدة التوترات ومعالجة شواغل الدول في سياق أمن الفضاء. فالتدابير الوسيطة لا تعزز الأمن الدولي؛ ويمكنها فقط أن تلحق الضرر به.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن آخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل روسيا بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن ستة بلدان أخرى.

يمثل اشتداد المنافسة الاستراتيجية تحديا للسلام والأمن الدوليين. ويزيد هذا التنافس من احتمال نشوب نزاعات، بما في ذلك النزاعات التي تمتد إلى الفضاء الخارجي. لم يعد بإمكان المرء التكلم عن عدم البدء بالوضع، لأن ذلك، في الواقع، حدث فعلا. غير أن المواجهة أو النزاع في الفضاء الخارجي ليس أمرا محتوما. وتسعى الولايات المتحدة